

الإفتراضُ الصَّرْفِيُّ فِي بِنْيَةِ الْأَسْمَاءِ وَدَلَالَتِهَا فِي الْإِسْتِعْمَالِ الْقُرْآنِيِّ : دراسة نقدية

زينب حسن ناجي الحسيني

المديرية العامة لتربية بابل/ وزارة التربية العراقية

dr.zainabxx@gmail.com

تاريخ نشر البحث: 15 / 5 / 2022

تاريخ قبول النشر: 12 / 3 / 2022

تاريخ استلام البحث: 1 / 3 / 2022

المستخلص

هذا بحثٌ تدور رحاه في فَكِّ الدُّرسِ الصَّرْفِيِّ وعلى وجه التَّحديد في أسلوبٍ من أساليبِ دراسة اللغة العربية- لغة القرآن الكريم- القائم على التَّأويلِ والتقدير في افتراضِ صيغٍ صرفيةٍ لبعضِ من المفرداتِ القرآنية من قِبَلِ العلماءِ الخاصَّةِ ببنية الأسماء (المجرَّدة، المزيَّدة)، وهي افتراضات ليست اعتباطية عبثية إنما توضيحية من حيث التصور لوجوه عدَّة بإجازة العربية؛ لأنَّ التَّأويل في حد ذاته يجوز لنا قراءات كثيرة، ويساعد المؤول في فهم المثيرات الدلالية المشارَّة في النَّصِّ، والوقوف على حقيقة المعنى من خلال استعمالِ أسلوبٍ من أساليب الافتراض- الاشتراط القولي- المؤلف من أدوات الشرط وفعل القول وتصريفاته وهو إشارة بأنَّها قراءة مفترضة ولا يجوز القراءة بها إذا لم ترد بها رواية ومن العبارات الدَّالة نحو: "فلو قرأ القاريء"، "ولو قرئت"، وغيرها مع الحكم على الصيغة المفترضة بالإيجاب أو السلب، وقد تَصَّىَّ البحثُ آراء العلماء من أهل اللغة والمفسرين والقراء وتوجيهاتهم وأحكامهم ومعالجاتهم النَّقدية إزاء ما افترض من وجوه للمفردة القرآنية، وتوصَّلَ البحثُ إلى أنَّ افتراض الشيء عن خارج مقاييسه وخروجه عن المألوف يعدُّ ميزة لبعض العلماء وهو ليس من باب الخروج العام عن مقاييس وقواعد اللغة؛ إنَّما الكشف عما تحتله اللفظة من وجوه عدَّة قد ينسجم معناها مع السياق وقد يتوافق مع أوزانٍ تحتل أكثر من صيغة صرفية وفق قواعد اللغة.

الكلمات الدالة: الافتراض الصَّرْفِيُّ، بنية الأسماء، القواعد الصَّرْفِيَّة، المفردة القرآنية، الاشتراط القولي.

Morphological Principles in Inflecting Nouns and Their Connotations in the Quranic Use: A Critical Study

Zainab Hassan Naji AL Husseini

General Directorate of Babylon Education/ Iraqi Ministry of Education

Abstract

This is a research that revolves around the morphological lesson Specifically in on of the methods of studying the Arabic language-the Language of the noble Qur'an-based on interpretation and appreciation in assuming morphological forms for some of the Qur'anic vocabulary by Scholars related to the structure of names (abstract added) which are not arbitrary and absurd assumptions and to determine the reality of the meaning through the use of the methods of assumption which is the (verbal conditional) which is composed of the conditional tools the verb of saying and its conjugations which is an indication that it is an assumed reading and it is not permissible to read with it if there is no narration in it. Among the indicative phrases such as 'If the reader reads', 'If it was read', and others with the judgment on the assumed formula positive and negative the research investigated the opinions of scholars from the people of the language interpreters readers their directions and rulings. Key words: morphological assumption noun structure morphological rules, Quranic singular verbal requirement.

Key words: The morphological assumption, the structure of nouns, the morphological rules, the Quranic singular, the verbal requirement.

161

Journal of the University of Babylon for Humanities (JUBH) is licensed under a

[Creative Commons Attribution 4.0 International License](https://creativecommons.org/licenses/by/4.0/)

Online ISSN: 2312-8135 Print ISSN: 1992-0652

www.journalofbabylon.com/index.php/JUBHEmail: humjournal@uobabylon.edu.iq

المقدمة

تعدُّ اللغةُ العربيَّةُ فخرَ العربِ دائماً وأبداً في رمزٍ لهويةِ الأُمَّةِ، وأداةِ الثقافةِ والتفكيرِ؛ لأنَّها تحملُ الأفكارَ باعتبارها الفكرَ الناطقَ، وقد خدَّها القرآنُ الكريمُ، وأضافَ إلى رصيدِ معجمها من الألفاظِ الكثيرةِ وأعطى لألفاظَ أُخرى من الدلالاتِ الجديدةِ كما زاد من ارتقاءِ بلاغةِ التراكيبِ وفصاحةِ العباراتِ حتى أصبحتَ لغةُ الفكرِ والأدبِ [1]: 2]. فالصَّرفُ العربيُّ يعدُّ خصيصةً من خصائصِ اللغةِ العربيَّةِ وهو علمٌ في معناه الغالبُ التَّبديلُ، أو التَّحويلُ، أو التَّغييرُ [2: ج1، ص6]، ويعنى بدراسةِ أُبنيةِ الكلمةِ -هيئتها، حروفها، ترتيبها، حركاتها، سكونها - وما يكونُ لحروفها من زيادةٍ، وأصالَةٍ، وصحَّةٍ، أو إعلالٍ، أو ابدالٍ وغيرها من أحوالِ هذه الأبنيةِ وما يعرضُ آخرها ممَّا ليس بإعرابٍ ولا بناءٍ؛ لأنَّه وحده المعوَّلُ عليه في ضبطِ الصيغِ الصَّرفيةِ [3: ص5، 7] تتمثلُ وظائفه في الاستعانةِ في تحويلِ الكلمةِ إلى أُبنيةٍ مختلفةٍ باختلافِ المعاني [4: ص192]؛ لأنَّ المعنى العمليُّ للصَّرفِ هو "تحويلِ الأصلِ الواحدِ إلى أمثلةٍ مختلفةٍ لمعانٍ مقصودةٍ لا تحصلُ إلاَّ بها" [5: ص49]. فهذا الأمرُ بحاجةٌ إلى بذلِ جهدٍ فكريٍّ مضاعفٍ، ومعرفةٍ بالقواعدِ، والمقاييسِ الصَّرفيةِ في دراسةِ هذه الأصولِ لذا عني أبحارُ الأُمَّةِ من اللغويينِ بالعربيةِ بشكلها العامِ وبلغتِ القرآنَ بشكلٍ خاصٍ، وهذا واضحٌ في مؤلفاتهم من خلالِ دراسةِ ألفاظِ العربيَّةِ وما تحتلته من صيغٍ مفترضةٍ ثمَّ الحكمُ عليها بالسُّلبِ والإيجابِ وكله داخلٌ ضمنِ إطارِ أسلوبٍ من أساليبِ دراسةِ اللغةِ القائمِ على التَّأويلِ والتَّقديرِ في افتراضِ أُبنيةٍ محفوظةٍ في مخيلتهم بحيث يمكنُ الإفادةُ منها في تفسيرهم وتعليقهم للنصوصِ بدلاً من الاعتمادِ على التخمينِ والظنِّ [6: ص24]، فلجأ الصَّرفيون في الافتراضِ الصَّرفيِّ إلى عدَّةِ أساليبٍ في تقديمِ افتراضاتهم ومنه أسلوبُ الشرطِ (الاشتراطِ القوليِّ) المؤلَّفُ من فعلِ القولِ والأداةِ التي تتصدَّره (لو)، ومن خلالِ الاطلاعِ على كتبِ المعاني والقراءاتِ فقد انتقيتُ وجمعتُ طائفةً من الأسماءِ المفترضةِ (المجرَّدةِ والمزيدةِ)، وما قيلَ فيها من آراءٍ وقراءاتٍ وأحكامٍ نقديةٍ من قبلِ العلماءِ على القراءِ والمفسرينِ -وقد كانوا لغويينِ-، ووقعتُ عندها دراسةً وتحليلاً وتفصيلاً مبيِّنةً ذلكَ الافتراضِ وسببه وكل ما جرى على مبنى ومعنى الكلمةِ من تغييرٍ؛ لأنَّ الافتراضِ الصَّرفيِّ يعطي فسحةً من المجالِ وحركةً في الانتقالِ بين الاحتمالاتِ المفترضةِ للفظةِ ما؛ ويمثلُ مرحلةَ النَّصوْرِ والوسيلةَ لفهمِ اللغةِ عندَ القدماءِ؛ لأنَّهم أصحابُ فكرٍ ناقدٍ ونظيرٍ حادٍ [7: ص14، 11]، وبعدَ التَّقيبِ جاءَ عنوانُ البحثِ موسوماً بـ(الافتراضِ الصَّرفيِّ في بنيةِ الأسماءِ ودلالاتها في الاستعمالِ القرآنيِّ - دراسةً نقديةً -) موضحةً فيه آليَّةُ الافتراضِ فيما يخصُّ الأسماءِ المجرَّدةِ والمزيدةِ وبعضَ من أسماءِ المشتقاتِ، ومستوقفةٌ عمَّا ينتجُ عن هذا الافتراضِ من قراءةٍ قرآنيةٍ مفترضةٍ، ومبيِّنةِ الآراءِ فيما يتعلَّقُ بها فجاءَ البحثُ على مطلبينِ تتقدمهما مقدمةٌ وتتبعهما خاتمةٌ بأبرز ما توصلَ إليه البحثُ، وقائمةٌ من المصادرِ والمراجعِ القديمةِ والمعاصرةِ، فقد تضمَّنَ المطلبُ الأوَّلُ عنواننا: الافتراضِ والافتراضِ الصَّرفيِّ - نظرةٌ تعريفيةٌ في المفهومِ والأهميةِ - إذ تحدثتُ فيه عن الافتراضِ لغةً واصطلاحاً، وعن الافتراضِ الصَّرفيِّ ومفهومه وأهميته في معالجةِ مسائلِ اللغةِ، وبيانِ الفرقِ بينِ القراءةِ القرآنيةِ الصَّحيحةِ والمتواترةِ السُّنَدِ وبينِ القراءةِ الافتراضيةِ التي يفترضها المتلقِّي على النَّصوِصِ -وتحديداً القرآنيةِ-، في حين تضمَّنَ المطلبُ الثاني عنواننا: الافتراضِ الصَّرفيِّ في بنيةِ الأسماءِ ودلالاتها في الاستعمالِ القرآنيِّ ففيه تمَّ دراسةُ عدداً من الألفاظِ القرآنيةِ -الأسماءِ المجرَّدةِ

والمزيدة- التي قام العلماء بذكر الوجوه المفترضة لها وتحليلها ونقدها وبيان مدى توافق وانسجام الوجه المفترض مع معنى سياق الآية، وقد يكون (المفترض) لا يمكن قراءته في القرآن لمخالفته لشروط القراءة الصحيحة وقد يسمح بقراءته في غير النص القرآني. هذا ومن الله التوفيق.

المطلب الأول: الافتراض والافتراض الصّرفي - نظرة تعريفية في المفهوم والأهمية-

الافتراض في اللغة: الافتراض في أصله اللغوي عند القدماء في المعجمات العربية من أصل الفعل الثلاثي المجرد (فرض) وزن (فعل) بمعنى الوجوب، فرضت الشيء أفرضه فرضاً وفرضته أي: أوجبتهُ للتكثير، والفرض التوقيت، وكلّ واجب مؤقت فهو مفروض [1: ج8، ص184]، وجاء في التنزيل قوله تعالى: ﴿سُورَةٌ أَنْزَلْنَاهَا وَفَرَضْنَاهَا وَأَنْزَلْنَا فِيهَا آيَاتٍ يَبَيِّنُ لَكُمْ لَعَلَّكُمْ تَذَكَّرُونَ﴾ [سورة النور/آية:1] أي: بمعنى أزمانكم العمل بما فرض فيها لمن أراد التخفيف، ومن قرأ بالتشديد فعلى وجهين: أحدهما: على التكثير بمعنى أنا فرضنا فيها فروضاً. والآخر: يكون على معنى بيّنا وفصلنا ما فيها من الحلال والحرام [2: ج7، ص202]. فأصل لفظة الافتراض في اللغة من الثلاثي المزيد (افتراض) وزن (افتعل)، أي مصدر افترض يفترض افتراضاً على وزن (افتعل يفتعلاً) فهو مفترض (مفتعل) اسم فاعل و(مفترض) اسم مفعول على نحو: افترض أمراً عدّه قائماً مسلماً به [3: ص3746] فمصدر افتراض الشيء فرضه، وافتراض الأحكام سنّها وشرّعها وشرّعها ووجب العمل بها [4: ج2، ص683]. وعليه فلفظة افتراض في المعجمات العربية تدور رحاها في معانٍ مختلفة هي: (الوجوب، البيان، التصور، الاحتمال، سن وتشريع الأحكام).

الافتراض في الاصطلاح: يختلف مفهومه باختلاف الحثيات التي يتواجد فيها فعند أهل المنطق هو التسليم بقضية أو فكرة توضع في بداية بحث، أو برهنة، أو مناقشة، ثم التحقق منها من جانب الصدق أو الكذب والسبيل إلى ذلك الملاحظة والتجربة فعندهم الافتراض بمعنى التخييم والظن، وعند الحكماء هو التجوز العقلي أي الحكم بجواز الشيء، وهو على نوعين: الأول: يسمى فرضاً انتزاعياً وهو إخراج ما هو موجود في الشيء بالقوة إلى الفعل ولا يكون الواقع مخالفاً للمفروض، والثاني: يسمى فرضاً اختراعياً وهو اختراع ما ليس بموجود في الشيء بالقوة أصلاً، ويكون الواقع مخالفاً للمفروض فالانتزاعي مطابق للواقع والاختراعي مخالف للواقع، والمشارك بين النوعين معنوي [5: ج142، 2]. أمّا عند الفقهاء فهو "إضافة حكم شرعي جديد متفرع من النص الأصلي ولكنه غير مرئي وغير متصور ومتوقع حدوثه" ويقوم على أسس وقواعد يجب مراعاتها عند ممارسته وليس خاضعاً للإجتهد الشخصي المجرد [6: ص35، 20]، وأمّا عند اللغويين فهو افتراض بنى محفوظة في مخيلتهم تُعدّ مثلاً مرجعية يعودون إليها في تفسيرهم وتعليقهم لنصوص اللغة وغير خارجة عما هو موجود في كلام العرب من المقاييس والتقديرية [6: ص24]، والدرس اللغوي الحديث عرّفه بأنه ((إرجاع صورة حاضرة إلى صورة مفترضة متوهمة)) [7: ص241].

مفهوم الافتراض الصّرفي: يعدّ الصّرف العربي سمة من سمات العربية يعنى بالكلمة من حيث بنائها وهيئتها وحركاتها وسكناتها وما لحروفها من أصالة وزيادة، وصحة، واعتلال فهو علامة واضحة على سعتها،

وإستعدادها لاستقطاب معاني جديدة بحيث يمكن تحويل أو اشتقاق أوزان مختلفة من الأصل الواحد وكل وزن يفرضي إلى معنى قد لا يحققه وزنا آخر؛ وذلك لاختلاف دلالة كل وزن فقد يدلُّ على الكثرة والمبالغة نحو: (فَعَلٌ) وعلى الاجتهاد والطلب والمشاركة نحو: (فَتَعَل) وهكذا [1: ج1، ص6]. فالافتراض اللغوي عند القدماء يدل على نظم عقليتهم اللغوية والتَّحوية؛ لأنه يحتاج ذهنا ثاقبا وفكرا ناقدا ونظرا حادًا ليستطيع الافتراض في اللغة فاللغة هي فكر فلولا لفقدت اللغة خواصها [2: ص95] فهو عند الخليل (ت170 هـ) ذو وجهين من حيث المحاولة في تقليب الظاهرة على أوجه مختلفة وتصحيح للقياس إذا جد جديد في الحياة العلمية [3: ج1، ص297]، ومن حيث ما يثيره تلميذه سيبويه، كقوله: ((ولو سميت رجلاً بـ "وزيد"، أو "وزيدا"، أو "وزيد"، فلا بد لك من أن تجعله نصباً، أو رفعاً، أو جراً، تقول: مررت بو زيدا، ورأيت وزيدا، وهذا وزيدا...)) [4: ج3، ص333]. فالقياس يعتمد على فكرة الأصل والفرع وإلحاق وإلحاق الثاني منهما بالأول بحكم ما ولعته ما وعلى ما متعارف عليه من الأركان القياسية الأربعة فنشأة الافتراض الصَّرفي راجعة إلى القياس ومبنية على التقدير [5: ص70]. أي الأخذ من الكلمة المنطوقة المستعملة لفظ غير منطوق على وزن الكلمة المنطوقة ثم يتم العمل فيه على ما يقتضيه ذلك القياس من إعلال، أو إبدال، أو إدغام [6: ص521]، وكذلك هو الانشغال في نشاط معرفي لغرض حل المشكلات من خلال استعمال اللغة التي هي من أهم وظائفها توصيل الأفكار أو تواصلها [2: ج1، ص6-7]، وعرفه أحد الباحثين "هو تصور ذهني تقديري اجتهادي يلجأ إليه الصَّرفيون لتفسير الظواهر الصَّرفية المتعلقة ببنية الكلمة واستقامة صنعتهم وتعميد القواعد وتعليلها" [7: ص34] فعلماء الأمة أفنوا أعمارهم في خدمة كتاب الله القرآن الكريم من حيث ضبطه وتفسيره وبيان معاني كلماته وفصلوا القول في قراءته القرآنية، فهم أحاطوا بكل وجوه العربية وافتراضوا افتراضات لعدد من الألفاظ القرآنية بإجازة العربية، وبحثوا فيها وذكروها وبالتأكيد هذا الاستقراء والعمل فيه مستحسن ومجازي عليه؛ لأن غايتهم بيان وتوثيق المعرفة العلمية واللغوية والتفسيرية، ومما سبق يمكن أن أصوغ مفهوماً للافتراض الصَّرفي هو "عملية افتراضية تقديرية لصيغة كامنة في الذهن للفظ ما على شاكلة صيغة اللفظة المستعملة في كلام العرب؛ لإبراز الوجوه المحتملة فيها، مع فهم حقيقة اللغة وظواهرها وكل ما يطرأ عليها من تغيرات ليست بعيدة عن الواقع اللغوي".

أهمية الافتراض الصَّرفي: تتلخص أهميته في النقاط الآتية: 1- يوفر للعقل حرية الحركة بين الاحتمالات المفترضة فيكشف عن صيرورة الفكر الحر في القرآن الكريم ومن خلاله نضجت الدراسات اللغوية في مجال النحو والصَّرْف [7: ص14، 11]. 2- الافتراضات الصَّادرة عن بعض العلماء ليست للتسلية ولا للعبث إنما غايتهم توضيح بعض الوجوه في العربية وقواعدها اللغة لهم [8: ص154].

3- بروز القدرة اللغوية في معالجة مسائل اللغة من قبل العلماء، والرَّد على أسئلة خصومهم فينشأ بينهم روح التنافس كالمناظرات العلمية والدليل قول ابن جني: ((فإن أبي خصمك، فقل له: فلو قيل: كيف كان يقال؟ فإنه لا يجد بداً من الرجوع إليك أي: فلا بد من أن يمثل لك جميع ما تسأله... لو جاء لكان على هذه الصيغة)) [9: ج1، ص183].

4- حاجة اللغويين عموماً والصرفيين خصوصاً إلى استقراء المسموع ومن ثمّ الحكم على ما لم يسمع به، ولمّا كان هذا الاستقراء ناقصاً نتيجة فقدان النصوص المسموعة؛ لذا أصبحت الحاجة مأسّة وملحّة لافتراض السّماع لسدّ هذا النقص [19:ص70].

5- التمييز بين القراءة المتواترة والصّحيحة السّنَد والمروية عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - والقراءة الافتراضية من خلال مجيء عبارات في السياق توحى بالافتراض.

6- التأويل في حد ذاته يجوز لنا قراءات كثيرة ولكن ليس مطلقاً حيث يحاول المؤول فهم المثيرات الدلالية المشاركة في النّص، والوقوف على حقيقة المعنى؛ لأن الافتراضية هي محاولة تشكل تلك العلاقة الهامة بين المرسل والمرسل إليه [1:ص46].

7- هو بمثابة المعيار الاقتصادي لجمع الألفاظ الكثيرة من أصول قليلة مما يسهل ضبطها وتعليمها للمتعلمين عند الاستعانة بها [2:ص43].

8- سد حاجة أهل اللغة في ظل التّطور والتّجدد الذي يشهده العالم إلى أبنية أو ألفاظ جديدة، والملاذ إلى ذلك إرث القدماء من المسائل المفترضة فما كان بالأمس مفترضا وغير موجود في الواقع قد يصبح مطابقاً لواقع الاستعمال [3:ص153].

9- تحقيق فائدة التدريب والتجريب وعدم الاكتفاء بدراسة الظاهرة الصّرفية في واقعها اللغوي فقط وإثماً دراستها وافتراض أبنية جديدة لم ترد في كلام العرب كالإعلان [2:ج3، ص295].

الفرق بين القراءة القرآنية الصّحيحة والافتراضية: من المعلوم عند المعنيين في الدرس القرآني عامة والقراءات القرآنية خاصة، إن القراءات القرآنية تعدّ مادة حاجية في المدارس النّحوية مع اختلاف المشارب في توظيفها سواء أكانت صحيحة عند البصريين أم شاذة عند الكوفيين [4:ص64-65]. فهي متعددة من قبل القراء ما برحت أن تقرأ بما يلائم لغة أو لهجة هذه القبيلة أو تلك، فما نقل عن رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ - فهي قراءات مسندة ومتواترة؛ لأنها تضمنت الشروط الصّحيحة للقراءة الصّحيحة إذ لا يمكن العمل على تغيير الحروف والحركات في ألفاظ النّص القرآني إلا إذا كان هناك إسناداً إلى رسول الله - صَلَّى اللهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ وَسَلَّمَ -، فهذا التّعُدّ هياً نافذة جديدة، لإنضاج الدراسات اللغوية في العربية وظهرما يعرف بـ(القراءات الافتراضية) [5:ص45]، وقد استعمل الدرس الحديث الافتراض- لبنية- في تأويل الخطاب وتفسيره فعرف ما يسمى بـ(علم التأويل) (hermeneutics)- للمعنى- فالقراءة الافتراضية وهي قراءة يفترضها المتلقي على النصوص الدينية والأدبية، لغرض الوصول إلى حلول للاشكالية الدلالية؛ لأنّ الفهم الصّحيح يوجب إحلال المتلقي محل المتكلم [24:ص48]. فلو كانت القراءات واحدة لكانت العربية من الجمود لذا فالإنسان يجب أن يفكر بلغته، وعليه ليس فقط حفظ القرآن وترديده وإثماً قراءته بالقراءات السّبع المتواترة مقروناً ببيانه وتفسيره وفهم معاني ألفاظه وأساليبه ووجوهه [29:ص8-9]. أمّا القراءة القرآنية الافتراضية فهي قراءة خاصة باللفظ القرآني من حيث الافتراض لوجوه عدة بإجازة العربية فاحتملوا قراءتها سواء أكان قرئ بها أم لم يقرأ بها والكشف عنها يحتاج إلى تبصر وقراءة متفحصة واعية وهي مستنبطة من معرفة العلماء بأسرار وأساليب العربية؛ لكشف الوجوه

والاحتمالات الموجودة في ألفاظ القرآن الكريم لتبيان وضوح الرؤية للمخاطبين وللمتكلمين بالعربية بالأوجه التي لم يسمع أحد القراءة به، فلا يشترط فيها اجتماع الشروط الخاصة بالقراءة المتواترة السند والصحيحة إنما لها طريق الجواز في مجال اللغة العربية [30:ص2، 4، 1]، وحتى هذا الشرط أنفا لا يشفع لذلك فالقراء (ت207هـ) يقول: ((والقراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية، فلا يقبحنَّ عندك تشنيع مشنع مما لم يقرأه القراء مما يجوز)) [31:ج1، ص245]؛ لأن المقياس الذي شاع عند الناس لقبول قراءة والإعراض عن أخرى لم يكن مزاجياً أو هوائياً متبعاً لهوى القارئ إنما جاء توليفة عبقرية من الشروط والأركان والتي عبّرت عن المنهج الإسلامي الخالص في استيعاب الواقع للمثال والتفاعل معه بانسجام وتناغم [1:ص9]. وقد عدَّ الرّجّاج القراءة بدعة إذا لم تصدر فيها رواية لقراء الأمصار المتقدمين وإن جاز في العربية، وأكد على العمل في القراءة كلها على اتباع السنة [32:ج4، ص191، ج5، ص91]، وللتعبير عن القراءات الافتراضية استعمل العلماء عبارات مع الأداة الشرطية (لو)، وهي تنبيه للمخاطب بأن هذه القراءة مفترضة ولا تجوز القراءة بها إذا لم ترد بها رواية فالمصحف لا يخالف بقراءة لا تروى والفصل الذي يميز بينها وبين القراءة المروية هو الافتراض [32:ج1، ص94]، وإتمام هذا الافتراض بهذه الأدوات يسمى ب(الافتراض المباشر) بمعنى أنه لم يعتمد على الدلالة اللفظية لمعنى كلمة (افتراض) أو (فرض) إنما اعتماده على أسلوب من الأساليب التعبيرية التي تهدف من ورائها معرفة الافتراض مضافاً إليه الإمعان في سياق الآية الكريمة [33:ص114-115] فأداة الشرط جاءت متبوعة بتصريف من تصريفات (فعل القول) (قال-قلت- قيل) وسمي هذا الأسلوب ب(أسلوب الاشتراط القول) [21:ص44]، وقد استعمل هذا الأسلوب عدد من العلماء منهم سيبويه وابن جني [18:ج1، ص14، 61، 31، 93]، [34:ج2، 59، 129]، [23:ج1، 235، 442]، ومن هذه العبارات: (ولو قرأ قارئاً قارئاً)، (ولو قرئت)، (لو كانت)، (ولو قرأها قارئاً)، (لو أتى لو كانت... ولكني لا أعرفها)، (ولو قرأها قارئاً كان صواباً) [31:ج31، 404، 331، 474، 2، 78، 268، 30، 3، 171]، (ولو قرؤوها... جاز) [35:ج1، ص204]، (ولو قرئت لجاز) [32:ج2، ص35]، وغيرها من العبارات.

المطلب الثاني: الافتراض الصّرفي في بنية الأسماء ودلالاتها في الاستعمال القرآني

ومن الافتراضات الواردة فيما يخصُّ بنية اللفظ القرآني من الأسماء نذكر منها:

1- الافتراض في الاسم المجرد على وزن (فعل- قبل)/(فعل- قبل): قد تأتي اللفظة على أوزان عدّة مختلفة في صوائت حروفها ولكن دلالاتها تتقارب أو تختلف على المعنى الواحد لأنّ تغيير حركة واحدة في إطار كلمة واحدة ينعكس على دلالة الكلمة ومعناها، ففي قوله تعالى: ﴿وَحَشَرْنَا عَلَيْهِمْ كُلَّ شَيْءٍ قُبُلًا مَا كَانُوا لِيُؤْمِنُوا إِلَّا أَنْ يَشَاءَ اللَّهُ وَلَكِنْ أَكْثَرُهُمْ يَجْهَلُونَ﴾ [سورة الأنعام/آية:111]. إذ قال: ((وقوله: (قُبُلًا) جمع قبيل والقبيل: الكفيل. وإنما اخترت هاهنا أن يكون القبل في معنى الكفالة لقولهم: ﴿أَوْ تَأْتِي بِاللَّهِ وَالْمَلَائِكَةِ قَبِيلًا﴾ [سورة الإسراء/آية:92] يضمّنون ذلك وقد يكون (قبلاً) من قبل وجوههم؛ كما تقول: أنتيك قبلاً ولم أتك دبراً وقد يكون القبيل جميعاً للقبيلة كأنك قلت: أو تأتينا بالله والملائكة قبيلة قبيلة وجماعة جماعة ولو قرئت قبلاً على معنى: معاينة كان صواباً، كما تقول: أنا لقيته قبلاً)) [31:ج1، ص350-350].

[351] ذكر الفراء والعلماء الأوجه التي يمكن أن تأتي عليها اللفظة (قبل) من حيث دلالتها ولكنه افترض قراءة جديدة بوزن مقارب لوزن (قبل) باختلاف حركة القاف من الضم إلى الفتح وعدها بمعنى المعاينة وهي من الصواب لو قرئ. فالكلمة (قبل) "القاف والباء واللام" أصل واحد صحيح تدلُّ كلمه كلها على مواجهة الشيء للشيء وينقرع بعد ذلك [36: ج5، ص51]. فالقبل بضمين (فعل) من كل شيء خلاف دبره [37: ج5، ص166]. فقراءة أهل الكوفة هي بصيغة المصحف الشريف والتي افترض الفراء وغيره من العلماء على مستوى معناها ثلاثة أوجه: [38: ج12، ص48].

الأول: أن يكون جمع قبيل وهو الكفيل أي كفلاً فالقبالة هي الكفالة إذ يقال قبيل وقيل على وزن "فعل وفعل"، فيكون معنى قبلا أي كفلاء أو الضمنا فالمعنى هو وحشرنا عليهم كل شيء كفلاء يكفلون لهم بأن الذي نعدهم على إيمانهم بالله إن آمنوا، أو نعدهم على كفرهم بالله إن هلكوا على كفرهم ما آمنوا إلا أن يشاء الله وهذا المعنى (الكفيل) قد لا يحسن في سورة الكهف [سورة الكهف/آية:55]، وكذلك في الأخرى [سورة الإسراء/آية:92].

الوجه الثاني: أن يكون قبلاً جمع قبيل وهو جمع مع القبيلة ويكون القبل جمع الجمع والمعنى وحشرنا عليهم كل شيء فوجاً فوجاً من سائر المخلوقات [39: ج1، ص540-541].

والثالث: أن يكون قبلاً بمعنى المقابلة والمواجهة أي يواجهونه وهذا ما جوزه مكي بن أبي طالب القيسي [40: ج2، ص447]، وقراءة (قبل) وزن فعل و(قبل) وزن (فعل) متواترة، ولكن لم يذكرها الفراء وهي قراءة أهل المدينة ومنهم نافع، وابن عامر، والتي تعني المعاينة والمقابلة والمواجهة من قول القائل لقيته قبلاً أي معاينة ومجاهرة وهي حجتهم والمعنى على ذلك وحشرنا عليهم كل شيء يواجهونه ويعاينونه ما آمنوا إلا أن يشاء الله [41: ج1، ص204]. فحجة من قرأ بالضم في القاف والباء (قبلاً) جعله بمعنى القبيلة (قبيلاً قبيل)، وبمعنى الكفيل، والمواجهة والمعاينة هذا يعني تعدد المعاني واحتماليتها في هذه اللفظة وأما القراءة بالكسر (قبلاً) فاحتملت معنى المواجهة والمعاينة وهي معنى من معاني قبلاً لذلك فالقراءة على صيغة (قبلاً) على وزن (فعل) هي الأولى لكثرة احتمالية الأوجه المتضمنة المعاني العديدة التي منها القبل (فعل) وداخلة فيه ومعاني قبل غير داخله في معنى قبل [38: ج12، ص50]، فهما متواترتان غير أن الفراء افترض صيغة أخرى وهي (فعل) بفتحيتين على وزن (قبل) وعدّ المجيء بها والقراءة بها من الصواب لنرى أولاً معنى القبل ف(القبل) في اللغة أن ترى الهلال في أول ما يرى [42: ج9، ص136]، وأيضاً نشز من الأرض يستقبلك: يقال رأيت بذلك القبل شخصاً ورأيت قبلاً وقبلاً بالضم أي مقابلة [43: ج5، ص1796]؛ لأن كل ما استقبلك فهو قبل ويقال "قبلت العين قبلاً" إذا كان فيها إقبال فالأهري (قبلاً) (قبلاً) كله جائز؛ لأن من قال قبلاً فهو جمع قبيل ومعناه ويأتيهم العذاب ضرباً أو قبيلاً ومن قال قبلاً فالمعنى أو يأتيهم العذاب معاينة، ومن قرأ (قبلاً) فالمعنى أو يأتيهم مقابلاً [42: ج9، ص136]، وقد قرأ بفتحيتين (قبلاً) أبو الجوزاء - أوس بن عبد الله الربيعي البصري - وأبو المتوكل - علي بن داود الناجي البصري - بمعنى مستقبلاً [44: ج5، ص246]، وقد بين أبو علي الفارسي (ت377هـ) أنه قيل لقيت فلاناً قبلاً ومقابلة وقبلاً، وقبلاً وقبلياً وقبيلاً كله بمعنى المواجهة وهذا فيه إشارة إلى أن معنى الضم كالكسر في معناه [45: ج5، ص153]، وعليه فأل الأوزان "فعل، فعل، فعل، فعل" كلها تناوبت في المعنى الواحد على لفظة واحدة هو مشترك في معناها، ف(قبل) لغة تميم وقبلاً لغة كنانة؛ لأن الصيغة المشتمة على الضم تنتمي إلى بيئة بدوية والمشتمة على الكسر تنتمي إلى بيئة

حضرية [46:ص82-84]، وقرءات أخرى جوزيت أيضا [32:ج2، ص283]. فاللفظة القرآنية (قبلا) وزن (فعل) وردت بتصريفات متنوعة تراوحت بين المتواترة (قبلا) والمفترضة (قبلا) والمجوزة (قبلا) والسبب هو التغير الذي حصل في صوائت صوامت حروفها وهذا يعود إلى اختلاف اللغات مما انعكس على دلالتها ولكن بالشكل الجزئي وليس الكلي؛ لأن المعاني تكاد تكون فيه مشتركة فالقراءة بصيغة (فعل) هي الأكثر عند القراء لاحتمايتها على أوجه تحمل معاني عديدة في حين المفترضة تكاد تكون قريبة منها من حيث المعنى فهي داخلة فيها ولكن ليست المتواترة داخله فيها؛ لأنها تحمل معنى من معاني المتواترة وهو المواجهة والاستقبال فافتراض القراء ليس بعيد عن المتواترة وهو من الصواب وقد وافقها بدليل أنها لم تعد من ضمن الشواذ [47:ص42-46]. فما يلائم سياق الآية الكريمة وينسجم مع إيقاعها وتناغمها ومعانيها الشاملة (المواجهة- الكفالة - القبيلة - المقابلة) هي صيغة المصحف (قبلا) المطابقة لشروط القراءة الصحيحة.

2- الافتراض في الوزن (فعل - سحق) / (فعل - سحق): تعد صيغة (فعل) سماعية وأقل إطرادا وشيوعا للصيغ الثلاثية المجردة الأخرى (فعل وفعل) وداخلة في الأبواب الثلاثية للفعل على نحو باب: (فعل - يفعل) نحو: (مجن يمجن مجنا) وفي باب (فعل - يفعل) نحو: شغل يشغل شغلا وباب (فعل - يفعل) نحو: ذل يذل ذلا وباب (فعل - يفعل) نحو: رشد يرشد رشدًا، وباب (فعل - يفعل) نحو: سقم يسقم سقما، ذلك أن اشتقاقها يكون من الفعلين اللازم والمتعدي [48:ص227]، [49:ص220]. فلفظة (فسحقا) في قوله: ﴿ فَأَعْتَرَوْا بِذُنُوبِهِمْ فَسُحِقًا لِأَصْحَابِ السَّعِيرِ ﴾ [سورة الملك/آية:11] هي على وزن (فعل) وقد افترض القراء لها لغة ووصفها بأنها حسنة لو قرئت (فسحقا) بهذه اللغة إذ قال: ((اجتمعوا على تخفيف السحق، ولو قرئت: (فسحقا) كانت لغة حسنة)) [31:ج3، ص171]. والسحق دون الذق ويرد بالضم وبضمتين (سحقا) بمعنى البعد مثل: خلق وخلق [37:ج3، ص36-37]، وأيضا تفتيت الشيء أي تفتيت الدواء إذا فتت [50:ص401]، وسحق الشيء يسحقه سحقا: دقه أشد الذق [51:ج1، ص268]، وبمعنى انهك الشيء أي استعماله والتصرف فيه ليصل به إلى حال البلى [52:ج5، ص82]، وقال قوم هو فعل يتعدى أي أسحقه الله إسحاقا مثل قولهم أبعدده الله ابعادا [53:ج1، ص532]، فالمعنى القريب للفظ (فسحقا) الواردة في هذه الآية الكريمة هو "البعد الشديد والبعد؛ لأن الكفار ابتعدوا عن رحمة الله وطاعته من طريق ارتكاب المعاصي وعدم الإيمان به. فهذا البعد هو في الغالب بعد من جهة المعنى؛ لأن البعد الظاهري لا ينافي القرب بمعنى، وهذا بخلاف ما إذا كانتا خارجة عن المجرى الطبيعي وهو اللطف والرحمة [52:ج5، ص86]، وهذا المعنى مشترك مع صيغة (فعل) في أمهات المعاجم المذكورة فمن جهة نصبه فهو على اضمار فعل أي منصوب على المفعول به بمعنى ألزهم الله سحقا أو أسحقهم سحقا [54:ج1، ص122-123]. كقوله: ﴿ وَاللَّهُ أَنْتَبَرُكَ مِنَ الْأَرْضِ بَنَاتَا ﴾ [سورة نوح/آية: 17]، وفي هذا الوجه غرض بلاغي يفيد الدعاء عليهم بالبعد؛ لأنهم ابتعدوا عن طاعة الله ورسوله فأبعدهم الله من رحمته [55:ج1، ص350]. والدعاء عليهم هو من قبل الله تعالى ووجوده لم يقع إلا في الآخرة أي فهو في حيز المتوقع كقولنا سحقا لزيد وبعدا [56:ج4، ص224]، والآخر مصدر جعل بدلا من اللفظ بالفعل [57:ج2، ص745]، فالأصل فيه الإسحاق وجّه به سحقا والقياس أسحق إسحاقا فجاء المصدر على الحذف كقولك سعيا ورعيا وعمرك الله [45:ج6، ص307] فالسحق اسم مصدر معناه البعد وهو هنا نائب عن الإسحاق؛ لأنه دعاء بالإبعاد لذلك هو مفعول مطلق نائب عن فعله أي أسحقهم الله إسحاقا [58:ج29، ص28]، ومن ذكر أن سحقا منصوب

على المصدر فالمعنى على ذلك أسحقهم الله بمعنى باعدهم من رحمته مباعداً فتاب المصدر عن عامله في الدعاء نحو جدعا له وعقرا [32: ج5، ص199]، فما ذكر لا بد من ذكره لنفهم افتراض الفراء لهذه اللفظة صيغة أخرى فصيغة (فعل) بضمّتين عند أهل التفسير تعدّ لغة جيدة فهي وصيغة "فعل" لغتان جيدتان بالتخفيف والتثقيب [59: ج1، ص716]، والتثقيب الأحسن فيه أن يكون أصلاً للتخفيف؛ لأنّ الإسكان هو وجه التخفيف (سحق) (فعل) كالعق والعتق والرعب والرعب [40: ج2، ص329]، وقال عيسى بن عمر: ((كل اسم على ثلاثة أحرف أوله مضموم وأوسطه ساكن فمن العرب من يتقله ومنهم من يخفقه مثل عسر وعسر، ورحم ورحم...)) [43: ج2، ص744-745]، وذكر ابن قتيبة عند إفراجه بابا لما جاء من ذوات الثلاثة فيه لغتان فعل وفعل بضمّ الفاء وسكون العين وبضمهما على نحو "فقل وققل" والسحق والسحق فالصمّتان إذا توالفت في حرف واحد كان لك أن تخفف على نحو رسل ورس [60: ج1، ص536-537]، وهذه إشارة أخرى تتطرق من المفسرين بأنهما لغتان جيدتان حسنتان بدليل أنّ الكسائي قرأ وحده بضمّ الحاء وإسكانها سحقاً وبالوجهين وقرأ الباقر بإسكان الحاء على التخفيف (سحقاً) من السحق ومنهم الإمام علي بن أبي طالب "عليه السلام"، والكسائي بخلاف عن أبي الحارث، وكذا أبي حمدون، وقتيبة عن الكسائي وأبي جعفر وابن وردان وعن الكسائي إن شئت خففت وإن شئت ثقلت [61: ج1، ص644]، فبني أسد يضمون العين إتباعاً للأول نحو "عسر عسر" إذا كان الاسم الثلاثي على وزن (فعل) بضمّ الفاء وسكون العين عكس تميم إذا كان الاسم يتضمّن ضمّتين فهم يسكنون تخفيفاً نحو ضنب وعنق [62: ص59] فالطبري عنده التخفيف هو الصواب؛ لأنّ الفصح ذلك من كلام العرب [38: ج23، ص511]. فإتيان الفراء بالافتراض بلغة المتقل (فعل) (سحقاً) هي لغة جيدة وحسنة وواردة عند المعجميين والمفسرين وجاء موثقاً ومتوافقاً معها.

3- الافتراض في الوزن (فعل - ملك) بين الفتح والضم والكسر: قال تعالى: ﴿ قَالُوا مَا أَخْلَفْنَا مَوْعِدَكَ بِمَلِكِنَا وَلَكِنَّا حَمَلْنَا **أَوْزَارًا** مِنْ زِينَةِ الْقَوْمِ ﴾ [سورة طه/آية: 87]. وجّه الفراء الآية القرآنية من خلال استعماله عبارة "لو قرئت... والتي تحمّل دلالة افتراضية مبنية على تقليب لفظية (ملك) على عدة وجوه وذلك لإشراكها بالمعنى، إذ قال: ((وقوله: ما أخلفنا موعدك بملكنا برفع الميم. (هذا قراءة الفراء) ولو قرئت بملكنا وملكنا بكسر وفتح الميم" كان صواباً ومعنى (ملكنا) في التفسير أنا لم نملك الصواب إنما أخطأنا)) [31: ج2، ص189]، فالوجوه التي ذكرها الفراء في قوله (ملكنا) - ملكنا، هناك من القراء من قرأ بها فقد قرأ نافع وعاصم، وعيسى بن عمر وأبي جعفر وغيرهم ب(ملكنا) بفتح الميم، وقرأ ابن كثير وأبو عمرو وابن عامر ويعقوب ب(ملكنا) بكسر الميم، وأما حمزة والكسائي فقد قرءا (ملكنا) بضمّ الميم [32: ج3، ص372]. فحروف مادة (ملك) أصل صحيح يدل على قوة في الشيء، ملكت الشيء: قوّيته، ملك الإنسان الشيء يملكه ملكاً [36: ج5، ص351-352]، و(الملك) مصدر "ملكته ملكاً ومملكة مثل: غلبته غلباً وغلبة [31: ج2، ص189]، واستشهد الفراء بالبيت الشعري ليستدل من خلاله برأيه في المسألة فهو يذكر: مالي شيء أملكه وملك الطريق وملكه وجهه وقال: قال الشاعر: [31: ج2، ص189-190]

أقامت على ملك الطريق فملكه
لها ولمنكوب المطايا جوانبه

ولمعرفته بلغات العرب وسماعه لكلامهم وكلام رواة الأشعار، ولطبيعة الفراء وثقافته العلمية (البحوية والصرافية) فهو يشير في كتابه إلى رواية أخرى لهذه اللفظة وهي رواية بكسر الميم إذ يقول: ((مع ملك الطريق:

فَمَلِكُهُ. أَقَامَتْ عَلِيَّ عَظْمِ الطَّرِيقِ وَعَلَى سَجْحِ الطَّرِيقِ وَعَلَى سِنْنِهِ وَسِنْنَهُ)) [31: ج2، ص190]. ف(الملك) مصدر "مَلَكْتُ الشَّيْءَ أَمَلَكُهُ مَلَكًا" [32: ج3، ص371]، كما تقول: "ضربت أضرب ضرباً" وقد عدَّ محمد بن يزيد المبرد المصدر الصَّحِيحَ هُوَ الْفَتْحُ وَهُوَ عَلَى وَزْنِ فَعَلَ بِمَعْنَى اقْتَدَرَ [63: ج16، ص409] فاختيار القراءة بـ(ملكنا)؛ لأنها على اللغة العالية الفصيحة وهي ما جاء بها رسم المصحف الشريف [64: ج3، ص449]. فالفتح أفصح من الكسر؛ لأن اللغة إذا وردت في القرآن تعدُّ أفصح ممَّا في غير القرآن [65: ج1، ص168]، ثم أن الفتحة أخفُّ الحركات وأسهلها في اللفظ من الضمة والكسرة، وكذلك لشبوعها في بنية الكلام وتراكيبه [66: ج1، ص69-70]، [67: ص102]، وذكر اللُّحَاسَ (ت338 هـ) أنه قيل أنَّ (ملكنا) عام يراد به الخاص أي يكون المعنى: الذين ثبتوا على طاعة الله ما أخلفنا موعدك بملكنا أي لم نملك ردهم عن عبادة العجل [68: ج3، ص38]. لَكُنَّا نَجِدُ الْفَرَاءَ يَذْكُرُ مَعْنَى آخِرًا يَشْتَرِكُ مَعَ كَلِمَةِ مَلِكٍ وَهُوَ (مَلِكٌ) بِكَسْرِ الْمِيمِ إِذْ يَقُولُ: ((وَمَنْ قَرَأَ بِمَلِكُنَا بِكَسْرِ الْمِيمِ فَهُوَ الْمَلِكُ يَمْلِكُهُ الرَّجُلُ تَقُولُ لِكُلِّ شَيْءٍ مَلِكْتُهُ هَذَا مَلِكٌ يَمْسِنِي لِلْمَمْلُوكِ وَغَيْرِهِ مِمَّا مَلِكٌ)) [31: ج2، ص189]، ومعنى (ملكنا) بسلطاننا وبطاقتنا [69: ج2، ص157]. ويقال: "ملكته يملكه ملكاً" بكسر الميم على وزن (فعل) وهذا الشيء ملك يمسني و(ملك) يميني والفتح أفصح؛ لأنه مصدر و(ملك) بكسر الميم اسم منه والفاعل مالك والجمع ملك مثل كافر وكفار [51: ج2، ص579]، ومجيء (فعل) و(فعل) قد يكون بينهما اتفاق في المعنى فيقال: هذا ملك يدي وملك يدي وما لأحد في هذا ملكٌ غيري وملكٌ فما حولي من ملكٍ وما هو لي في ملكٍ هكذا قالوا كما ذكر ابن الأعرابي [70: ج1، ص3059]. فالكسر والفتح هما واحد وهما لغتان مثل (رطل) و (رطل) [71: ج22، ص89]. فافتراضيته ليست عن عبث ولا اجتهاد شخصي غير مبرر ومحسوب إنما عن معرفة، وهناك قراءة القراء (بملكنا) يضم الميم و(الملك) ما ملكت اليد من مالٍ وخول [37: ج5، ص380]. فما بين الكسر والضم فهو اسم وتعبير عن القدرة الحسية العامة لما يملك شرعاً ولما لا يملك بـ(الضم) يعمُّ التصرف في ذوي العقول وغيرهم، و(الكسر) يختصُّ بغير العقلاء وقيل بينهما عموم وخصوص فالمضموم هو التسلط على من يأتي منه الطاعة ويكون بالاستحقاق وغيره والمكسور كذلك إلا أنه لا يكون إلا بالاستحقاق [72: ج1، ص853]. فكل ملكٌ ملكٌ وليس كل ملكٍ ملكنا [73: ج27، ص348]، وعليه يكون المعنى على وفق قراءة الضم (ملكنا) إتنا ما أخلفنا موعدك بسلطاننا وقدرتنا [38: ج18، ص352]. فالفعل الثلاثي المجرد (فعل) أبنيته تكون: "فَعَلًا، فَعَلًا، فَعَلًا"، كما يذكر ابن سيده (ت458 هـ) ملكه يملكه ملكاً، وملكاً، وملكاً [74: ج1، ص322]، وقد جوزت في قراءة (ملكنا) بالضم والكسر والفتح [32: ج3، ص371]، وهذه اللغات الثلاثة ذكر فيها العكبري (ت616 هـ) وجهين: [75: ج2، ص900] أحدهما: أنها لغات والجميع مصدر بمعنى القدرة. والثاني: أن الضم مصدر (ملك) يقال ملك بين الملك، والفتح بمعنى المملوك، أي بإصلاح ما يملك، والكسر مصدر مالك وقد يكون بمعنى المملوك أيضاً، وقد أيد عدد من العلماء العكبري في أنها لغات [57: ج2، ص471]، وبذلك يكون المعنى في جميع هذه القراءات بأننا ما أخلفنا موعدك برأينا لأننا لم نملك أمرنا فلو كان باستطاعتنا امتلاك أمرنا ما تجرأنا على خلاف الموعد وهذا بالتأكيد اعتذار وأسف على فعل ذلك بدون رغبة فهم ولكونهم مغلوبين على أمرهم لا يملكون قوة ولا سلطة اتجاه ما غرهم به السامري [58: ج16، ص284]. تعقياً على ما ذكر أقول أن القراءات سابقة النشوء من حيث الزمن عن اللُّحُو؛ لأنها متواترة عن النبي محمد -صلى الله عليه وآله وسلم-، فأغلب اللُّحَا اعتادوا على قواعد وأقيسة وأحكام

نحوية وضعت لضبط الكلام العربي لذلك نراهم يجدون قراءات لم توافق قواعدهم وأحكامهم التحوية فمنهم من خطأها ومنهم من قبلها رغم مخالفتها لقواعد العربية ومنهم من وقف موقفاً محايداً لذلك نجد بعض النحاة يخطأ القراء في قراءات كثيرة ومنهم الفراء ويفترض قراءات قرآنية للفظة قرآنية على الرغم أنها بعد ذلك أصبحت قراءات متواترة مقبولة؛ لأن لها وجهاً من وجوه العربية، ولها صحة سند بحيث أخضع القراءات بعضها إلى الأقيسة التحوية التي اعتاد عليها هو وبقية النحاة باعتباره عالم نحوي فاستعمل عبارات منها (لو قرئت...)، (لو قيل...) وعدها صواباً؛ لأنه لم يرجح قراءة على قراءة أخرى، ومذمها نستدل على أنه اختار وافترض لبعض القراءات القرآنية طبقاً لتوجيهه وافترضه للقراءة مستندا في ذلك على الأحكام والقواعد التحوية أي بمعنى توجيهه توجيهها نحويًا بعد نقله للفظة بكل وجوهها وهذا التوجيه ليس عبثاً إنما صادر عن عالم نحوي متمكن له مرجعية ثقافية بما يتعلق بالمعاني المشتركة للجذر الواحد يعني معاني معجمية مضافاً لها ثقافة بمعرفة وسماع كلام العرب سواء أكان شعراً أم نثراً، ومعرفة صرفية بأوزان الفعل فكلمة (ملكنا) الواردة في الآية جاءت بقراءات ثلاث هي (بالفتح) وهي قراءة رسم المصحف الشريف وقد جعلها الفراء ضمن افتراضه، والقراءة (بالكسر)، (والضم) وقد عدت من قبل العلماء لغاتاً ذات معاني متقاربة؛ لأن (فعل وفعل) يجيئان متفقين في المعنى، وقرأ بها كثير من القراء لذلك تعد قراءات متواترة (ملكنا، ملكنا، ملكنا) فبأي قراءة قرأ الفارئ بذلك فهو مصيب. وبذلك يكون نقدنا لقول الفراء نقداً مستحسناً له وليس مستهجناً؛ لأن قوله يدل على بصيرة واعية بكل ما يتعلق بالأوزان والأوجه المتعددة للفظة الواحدة.

4- الافتراض بين (فعل - أفعال) / (عين - أعين)، (فعلات - فعلات) / (قرأت - قرأة): قال تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَقُولُونَ رَبَّنَا هَبْ لَنَا مِنْ أَزْوَاجِنَا وَذُرِّيَّاتِنَا قُرَّةَ أَعْيُنٍ وَاجْعَلْنَا لِلْمُتَّقِينَ إِمَامًا﴾ [سورة الفرقان/آية:74] افتراض الفراء في قراءة هذه الآية القرآنية المتقدمة قراءتين افتراضيتين إذ قال: ((ولو قيل: (عين) كان صواباً كما قالت ﴿قُرَّتْ عَيْنِي لِي وَكَأَنَّ﴾ [سورة القصص/آية:9] ولو قرئت: قرأت أعين لأنهم كثير كان صواباً، والوجه التقليل (قرأة عين)؛ لأنه فعل والفعل لا يكاد يجمع ألا ترى أنه قال: ﴿لَا تَدْعُوا أَلْيَوْمَ تُجُورًا وَجَدًا وَادْعُوا تَجُورًا كَبِيرًا﴾ [سورة الفرقان/آية:14] فلم يجمعه وهو كثير)) [31:ج574، 2]. فالقراءة الافتراضية الأولى (ولو قيل: (عين) كان صواباً)، والثانية: (ولو قرئت: قرأت أعين لأنهم كثير كان صواباً). جمع القرآن الكريم العين الباصرة على وزن أفعال (عين) مثل: ﴿رَبِّعَ أَعْيُنَهُمْ تَفِيضُ مِنَ الدَّمْعِ مِمَّا عَرَوْا مِنَ الْحَقِّ﴾ [سورة المائدة/آية:83] أما جمع العين الدائنة على المياه الجارية فيكون جمع كثرة على وزن (فَعُول) والفرق واضح بينهما [76:ص15]. فالقر بالضم: القرار في المكان، وقر بالمكان يقر ويقر والأولى أعلى والقر نعتي بها كل شيء قررت به عينك، وهي مصدر قررت العين قرأة [9:ج5، ص86]. فالبناء الصرفي "فعل يفعل" هنا أكثر من البناء فعل يفعل، قرارا وقرورا وقرراً وقرارة وقررة والأخيرة شاذة [8:ج122، 6]. فالقر مصدر من قررت العين قرأة ومعناها كل شيء قررت به عينك، فالعين مفرد على وزن (فعل) وتجمع أعين على وزن (أفعال) وما جاء من معتل العين والمضعف على أفعال فهو شاذ [77:ج2، ص232]، فوزن (أفعال) من أوزان جمع القلة، فكل اسم مفرد على وزن (فعل) يأتي منه (أفعال) إلا أن يسمع فيحكم بشذوذه ك(أعين) إذ إن هذا الجمع يشق قياساً أي: لا استعمالاً لكثيرته واستعماله في القرآن الكريم، وكذلك شد مجيئه من معتل الفاء والعين ومن المضعف [78:ج4، ص1816]. فالقراء في قراءته الافتراضية الأولى (لو قيل قرأة عين...) هنا جعل العين مفردة ووجهه كلامه بآية قرآنية على اعتبار أن القرآن

يفسر بعضه بعضاً، وكذلك آية أخرى (قَرَّتْ عَيْنٌ لِي وَلَكَ) [سورة القصص/آية:9]، ويذكر الزركشي (ت794هـ) أن قَرَّةً هي فرد مَدَّتْ تَأْوَهُ لأنه بمعنى الفعل إذ هو خبر عن موسى وموجود حاضر في الملك، وهذا بخلاف (قَرَّةٌ أَعِين) فإنه هنا بمعنى الاسم وهو ملكوتي إذ هو غير حاضر [79:ج1، ص414]، وهذه القراءة لا يحتمل القراءة بها في هذا الموضوع أو السياق القرآني هنا على الرغم من وجود هذه القراءة (قَرَّةٌ عَيْنٌ...) في آيات أخر فكل لفظ قرآني اختاره الله تعالى وفق أسلوب قرآني يلائم سياق الآية القرآنية ومعناها فكلام الفراء (القراء لا تقرأ بكل ما يجوز في العربية) [31:ج1، ص245]، وأيضاً عدم جواز القراءة إلا بما قرأ به الفراء؛ لأنها سنة ولا يجوز أن نخالف بما يجوز في العربية [32:ج5، ص198]. فالوجه الجائز للقراءة القرآنية تعدُّ قراءة عندهم ولكن لا يجوز القراءة بها؛ لأنهم بافتراضهم يعملون على تقليب ألفاظ النص القرآني بأكثر من وجه أي الكشف عن الوجوه المحتملة في ألفاظ القرآن الكريم بما له وجه في العربية. فالأعين جمع قلة على وزن "أفعل" وسبب ذلك؛ لأنَّ أَعِينِ الْمُتَّقِينَ قلةٌ بالإضافة إلى غيرهم بدليل قوله تعالى: ﴿وَقَلِيلٌ مِّنْ عِبَادِيَ الشَّاكِرُونَ﴾ [سورة سبأ/آية:13]، والوجه الآخر لهذا التقليل: هو أن المحكي كلام كل أحد من المتقين فكَأَنَّهُ يذكر أن كل واحد من المتقين يقول اجعل لنا من ذرياتنا قرة أعين فإن المتقين وإن كانوا بالإضافة إلى غيرهم قليلاً إلا أنهم في أنفسهم على كثرة من العدد والمعتبر في إطلاق جمع القلة أن يكون المجموع قليلاً في نفسه لا بالنسبة والاضافة وسبب التكرير؛ لتكرير القَرَّةُ لأنَّ المضاف لا سبيل إلى تكتيرها إلا بتكثير المضاف إليه كأنه يقول هب لنا سروراً [71:ج24، ص487]. أما القراءة الافتراضية الثانية في قوله (ولو قرنت: قرأت أعين لأنهم كثير كان صواباً) ثم يرجح أن الوجه هو التعليل أي ما جاء به المصحف الشريف (قَرَّةٌ أَعِين) ولم يكتف بذلك بل بين سبب هذا التوجيه بأنه فعل والفعل لا يكاد يجمع فأيد ذلك بأية قرآنية ذكرت في قوله. فقراءته الافتراضية (قرات أعين) قرأ بها أبو هريرة وأبو الدرداء وابن عامر وغيرهم فهناك فرقا بين (قَرَّةٌ أَعِين) و(قرات أعين) فالأولى هي قراءة المصحف بالتاء المدورة على وزن "فعله" أما الافتراضية فبالتاء الطويلة مع ألف قبلها "قرات" وزن "فعلات" وهذه القراءة جاءت على الجمع بالألف والتاء [38:ج185، ص20] هذا الجمع جائز عند النحاس من باب الافتراض أيضاً إذ قال: ((قَرَّةٌ أَعِينِ لَمْ يَجْمَعْ لِأَنَّهُ مُصَدَّرٌ وَلَوْ جَمَعَ يَرَادُ بِهِ اخْتِلَافُ الْأَجْنَاسِ لِجَازٍ)) [68:ج117، ص3] وقراءة الجمع ذكرت عند غيره أيضاً [47:ص74]، والأمر متعلق ليس فقط من الناحية النحوية والصرفية إنما من ناحية المعنى أي الدلالة الصرفية؛ لأنَّ الأمر مختلف بين إذا قرأ أَعِينِ الْمُتَّقِينَ وبين أن يقرأ أَعِينِ كُلِّ الْأَجْنَاسِ مِنْ مُتَّقِينَ وَغَيْرِهِمْ وهذا الأمر يكون مضاداً لما جاء في سياق النص القرآني. لكن عند ابن جني إذا كان اسم الجنس نوعاً جاز جمعاً فعلى الرغم من أن المصدر لا يجمع؛ لأنَّ المصدر اسم جنس والأجناس بعيدة عن الجمع؛ لاستبعاد المعنى فيه ولكن جعلت القرة هنا نوعاً فجاز الجمع فيه بإضافة القرات إلى لفظ الجماعة أي (الأعين) فلا ينبغي التحقير في هذه اللغة الشريفة؛ لتجانس الالفاظ [80:ج2، ص174]. ف(قَرَّةٌ) مصدر اسم الجنس قد تكون اكتسبت صفة الجمع من خلال الإضافة إلى (أعين) جمع التفسير وعليه فلا حاجة للجمع هنا والدليل قول الفراء والوجه التقليل. فمن ناحية دلالة القلة يوجد توافق بين الجمع السالم وبين جمع التفسير فجمع (قرات) مستحسن عند القرطبي (ت671هـ)؛ لأن (قرات) جمع قرة، وحسن الجمع فيه لاضافته إلى جمع [81:ج14، ص104]، وذكر القرطبي أن أبا بكر الأنباري عنده هذا الجمع غير مخالف للمصحف الشريف؛ لأن تاء (قَرَّةٌ) تكتب تاء لغة من يجري الوصل على الوقف كما كتبوا (رحمت الله) بالتاء فهو

لا يستنكر سقوط الألف من قرأت في الخط وهو موجود في اللفظ كما هو الحال في كلمة السماوات. اذن (قرّة) مصدر من قول القائل: قرّت عينك قرّة، فالعرب لا تكاد تجمع المصدر [38:ج17، ص531]. فقراءة العامة على التوحيد [82:ج7، ص332]، ذلك أن أصل القرمن البرد فالعرب تتأذى بالحر وتستروح إلى البرد [82:ج7، ص152]؛ لأنّ السُرور دمعّة باردة حارة وللحن دمعّة حارة [83:ج4، ص161]. فالمصدر لا يثنى ولا يجمع فأجري على الأصل فهو لا يتغير مع الفاعل المنكر ولا الفاعل المؤنث ولا مع الواحد أو الإثنتين؛ لأنه واحد في مدلوله عندما يوضع موضع الصفة [84:ص99]. فالقراء ذكر قراءتين مخالفتين لقراءة المصحف الشريف من حيث ضبط الحروف فالأولى خالية من الألف والهمزة والثانية مزينة بالألف والتاء الطويلة، لذلك يحترز القراءة بها؛ لأن القراءة سنة متبعة ويجب أن تكون لها صحة سند وه ذا الافتراض جاء من باب تقليب الألفاظ وذكر الأوجه المحتملة في الألفاظ لا من باب الأفضلية معاذ الله فالقرآن الكريم جاء بالألفاظ الجزلة التي لا يمكن لمخلوق أن يأتي بمثلها ووضعت من خلال نظام عجيب وبديع وأسلوب أروع ومخالف لأساليب العربية، في تركيب يلائمها ضمن سياق الآيات القرآنية بحيث لو حذف أو استبدل بغيرها لا يمكن للفظة أخرى أن تحل مكانها لحكمة الهية ومما يلائم معناها معنى السياق القرآني. ف(قرّة أعين) جاءت مناسبة لمعنى سياق الآية (ربنا هب لنا من أزواجنا وذرياتنا قرّة أعين...) فهنا الأزواج والذريات هم جمع والقرّة مصدر على وزن فعلة بالصّم والمصدر لا يجمع فلا يجوز الجمع هنا على قرأت في هذه الآية؛ لانه لو جمع أريد به اختلاف الأجناس، وأصبح الأمر عاما بينما الآية تتحدث عن المؤمنين وسؤالهم بأن يرزقهم الله أزواجا وأقربا مطيعين لله تعالى صالحين يعني هنا خصوصية في إقرار العيون من ناحية تحديد اصدار الدعاء من (المؤمنين). أما إذا قلنا (قرات أعين) في غير هذا الموضع فلا ضير بما يلائم عندئذ مختلف أنواع الاجناس أي جوز جمع (قرّة) بشرط جعلها نوعا واضافتها إلى جمع لتكسیر أعين في باب تجانس الألفاظ عند بعض العلماء وأما (قرّة عين) فجاءت ملائمة في نص قرآني آخر في سورة القصص وقد تكررت ذلك انفا، ف(أعين) زنة (أفعل) جاءت ملائمة لسياق الآية؛ لأنّ المحكي كلام كل أحد من المتقين يطلب قرّة أعين، والشّيء اللّافت أنّه ممكن القول ب(عيون) ولكنّ القرآن جاء ب(أعين) دون "عيون" وزن "فعلول" وهي جمع للكثرة؛ لأنّ أعين المتقين قليلة وأراد القلة بالنسبة إلى كثرة غيرهم ولم يرد قدرا مخصوصا.

5- الافتراض في المصدر (فعال - براء) / (فعليل - بريء): من السمات والمميزات التي امتاز بها القرآن الكريم ليكون معجزة لغوية هو الدقة في انتقاء الألفاظ واختيار الكلمات؛ لورود الفوارق الدقيقة في دلالة كل كلمة وبالاستعمال القرآني الدقيق لهذه الألفاظ مع المناسبة في الاتفاق في دلالتها ومن تصريفاتها ينتج لنا معنى محكما خلق بشكل خاص لهذا الموضوع في الآية بحيث لا تحل محله كلمة أخرى مرادفة له أو كونها جمعا له ومن طريق هذا المعنى الذي تنتجه هذه الألفاظ فقد نتج من جرائه إحياءات خاصة، وهذا بحد ذاته سر لغوي لتحقيق الغرض الكامل في المعنى مع عدم إمكانية تقبل سياق الآية لكلمة مختارة أخرى حتى وإن تضمنت المعنى نفسه [85:ص152]، [86:ص25]، لذلك يتمّ تفضيل صيغة على صيغة أخرى؛ لاحتوائها الكامل على معنى الآية وهذا ما نجده في لفظة (براء) التي لها وقع خاص في مجيئها في قوله تعالى: ﴿وَإِذْ قَالَ إِبْرَاهِيمُ لِأَبِيهِ وَقَوْمِهِ إِنَّنِي بَرَاءٌ مِّمَّا تَعْبُدُونَ﴾ [سورة الزخرف/آية:26]. فقد أجاز القراء استبدال لفظة (بريء) بلفظة (براء) وعدّ مجيء هذا الأمر من

الصَّوَابَ لموافقته لقراءتنا؛ ولأنَّ العرب تكتب الهمزة على الألف في كلِّ حالاتها إذ قال: ((العرب تقول: نحن منك البراء. والخلا، والواحد والإثنان والجميع من المؤنث والمذكر يقال فيه: براء؛ لأنه مصدر، ولو قال: (بريء) لقليل في الاثنين: برئان، وفي القوم: برئون وبرءاء، وهي في قراءة عبدالله: «إتني بريء مما تعبدون» ولو قرأها قارئ كان صوابا موافقا لقراءتنا؛ لأنَّ العرب تكتب: يستهزيء يستهزأ فيجعلون الهمزة مكتوبة بالألف في كلِّ حالاتها. يكتبون شيء شياً ومثله كثير في مصاحف عبدالله، وفي مصحفنا: ويهيء لكم، ويهياً بالألف)) [31: ج3، ص30]. فالفعل برأ له أصلان هما الخلق على نحو: برأ الله الخلق يبروءهم براءً، والثاني: التباعد من الشيء ومزاليته [36: ج1، ص236] لذلك فأصل البرء والبراء والتبري: التقصي مما يكره مجاورته كقولهم: برأت من المرض وبرئت من فلان [50: ج1، ص121] فالتباعد من الشيء وعدم مجاورته هو ما يلائم من حيث المعنى (البراء) ومن البديهي الاتفاق على أنَّ الكافرين يتبرأ منهم؛ لأنَّهم سلكوا طريق الباطل وهو عبادة الأوثان وعدم امتثالهم لصوت الحق وعبادة الله الواحد الأحد "جلَّ جلاله" كذلك فالتعبير القرآني المعجز بروعته في الدقة في اختيار المفردة القرآنية المنسجمة ذات الصيغة الصرفية المناسبة لسياق الآية هو ما يميزه ويميز إعجازها؛ لأنَّ اختيار صيغة صرفية أخرى قد لا ينسجم مع معنى ودلالة ما يرمي إليه سياق الآية لذلك نجد القرآن الكريم عبَّر عن البراءة بصيغ اشتقاقية من مادة (برء) تراوحت بين الجمع والإفراد وكل واحدة منها ناسبها الخطاب القرآني الموجَّه الخاص بمعناها وقد توزعت هذه التلوعات الصرفية على سور عدَّة للفظه (بريء) نذكر منها (الأُنعام: 19، 78)، (الأُنفال: 48)، (التوبة: 3)، (يونس: 41)، (هود: 35، 34)، (الشعراء: 216)، (الحشر: 16)، ولفظة براء في سورة (الزخرف: 26) وبراء في سورة (المتحنة: 4)، وهذا التعدد والتلوع الصرفي لهذه الاشتقاق لا بدَّله من القصدية في الاختيار ومن الإعجاز في انتقائها وإحلالها في موضعها الأسلم والمحكم في سياق الآية فالقول بـ(البراء) بالألف على وزن (فعال) عند العرب واحد في كلِّ حالاته الإفراد والاشتقاق والجمع في الجنس المذكر والمؤنث؛ لأنَّه مصدر والعرب بوصفه كذلك لا تتشبه ولا تجمعه وهي قراءة متواترة ولكنَّ القول بلفظة (بريء) بالياء على وزن "فعليل" عند العرب تتشبه وتجمع وهي قراءة عبدالله بن مسعود بالياء كقولهم برئان في التثنية وبرئون في الجمع وهذه اللفظة لو جيئت بدلا من البراء لكان صوابا عند الفراء وحجته في ذلك أن العرب في مثل هذا الموضع وفي كلِّ يكتبون الهمزة على الألف في كلِّ حالاتها فهو يجوز ذلك وإن لم ينطق بالتجويد [31: ج3، ص30]. ف(براء) مصدر نعت به مبالغة أي يوصف به المفرد وغيره وهذا المصدر على وزن "فعال" هو في موضع اسم الفاعل بمعنى برئ الثلاثي باب فَرِحَ [75: ج2، ص138]. فالبراء تعني قطع العلاقة [87: ج1، ص138] كقولنا: برئ بيرا براء على وزن "فعل يفعل فعلا". فالعربي في لغة التخاطب يطلق الكلام من نفسه على سجيته وينطق في بيئته كما تعود [46: ص138]، وقراءة الجمهور هي لغة العالية والقراءات الأخرى في هذه اللفظة دون ذلك [88: ص170] فنقول العرب أنا براء منكم وهي لغة حجازية؛ لأنَّ البراء جمع برئ وهو من الجمع العزيز وفيه لغات ومنها هذه اللغة الحجازية فمن قال أنا منه براء قال في الاثنين والجميع نحن منكم براء؛ لأنَّه مصدر فهو يقع الواحد والجمع وأنا منك برئ لغة نجدية ويثنى ويجمع ويؤنث [89: ج6، ص348] [90: ج2، ص593]، على وزن "فعليل" وصف مثل: "كريم وطويل"، وهي صفة مشبهة بمعنى اسم

الفاعل (بارئ) وهذه الصفة المشبهة باسم الفاعل هي المصوغة من فعل لازم صالحة للإضافة إلى ما هو فاعل في المعنى [78:ج2، ص1054]، وما بين الوصف بالمصدر والوصف بالصفة المشبهة فرق في البلاغة فالوصف بالمصدر أبلغ من الوصف بالصفة؛ لأنها تصاغ لإفادة نسبة الحدث وليس لإفادة الحدث [91:ص277]، بينما المصدر هو ما دل على حال أو حدث دون زمان أي دلالة على الحدث المتجدد والمجرد [92:ص100]، فإبراهيم عليه السلام "برأء منهم؛ لأن مقامه في هذه الآية مقام التبليغ، ولأنه نبي فلا بد من إعلان البراءة من كل ما يعبدون من عبادة الأوثان، وقبالة ذلك في قوله تعالى: ﴿يَقُولُ إِنِّي بَرِيءٌ مِمَّا تُشْرِكُونَ﴾ [سورة الأنعام/آية:78] فهنا أعلن براءته مما يعبد المشركون؛ لأنه عرف حقيقة ربه بعد ما كان من الحيرة في حقيقة المخلوقات الأخرى من الكواكب فتقدير الكلام إئتني ذو براء بمعنى إئتني ذو تبرؤ منكم على سبيل المبالغة [57:ج2، ص729] أي انكسر لهم إذ تبرأ إبراهيم عن آلهة أبيه وقومه وكانوا يعبدون الأوثان مقلدين آباءهم من غير دليل أو حجة أو برهان [93:ج18، ص96] فمصدر براء (فعل) من الفعل ← بريء (فعل) / الصفة المشبهة بريء (فعل) من الفعل ← بريء (فعل). فكل ما ذكرته حجج في أفضلية استعمال هذه الصيغة (براء) على (بريء) وغيرها في هذا المورد في الآية الكريمة فقول الفراء على لفظه (بريء) لو قرأها قارئ كان صواباً موافقاً لقراءتنا، وهذا القول بعد ما ذكرت حجج أفضلية الإستعمال القرآني للفظه (براء) على (بريء) تعدد الأخيرة غير موافقة لشروط القراءة الصحيحة من حيث رسم المصحف لذلك عدت من الشواهد [94:ص80]؛ لأن المصدر فعال وقع موقع الصفة المشبهة (بريء) وهي بدورها قرئت على معنى المصدر [95:ج9، ص582]، وفيما يتعلق بقوله فيما يكتب (بريء) على الألف فقد أجاز الفراء في كل همزة أن تكتب ألفاً وهذا القول عند أبي جعفر النحاس شاذ بعيد يلزم قائله أن يكتب يستهزي بالألف، وهذا فيه من الإشكال ومخالفة الجماعة فمن قال بريء قال في جمعه براء أو براء على وزن كرماء وكرام [68:ج4، ص70]، وذكر أن (بريئون) جمع مذكر سالم لذلك التوكيد بجمع التفسير أكثر وأفضل من جمع المذكر السالم؛ لأن براء جمع بريء وفي تكسيه أربعة أوجه [80:ج2، ص319]، وهذا يدل على أن استعمال التنوع الصرفي للفظه إما يكون بانسجامها مع تناغم أصواتها والفاصلة القرآنية، ومع دلالة النص، ومعناها التفسيرية والمعجمي فافتراضه غير موفق؛ لعدم موافقته لسياق الآية؛ لأن افتراضه وافق قراءة شاذة ولكن تبقى له البصمة اللغوية وتمكنه اللغوي في إقدامه على الافتراض نعم قد يكون (بريء) أوفق من غيرها من التنوعات الصرفية في سياق آية أخرى أي اللغات في القرآن فكل لفظه لها إبحاؤها وتناغمها ودلالاتها الخاصة بها وخير تطبيق لذلك الاستعمال هو القرآن الكريم.

6- المصدر (تفعال) بين الافتراض والرفض: من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين (تفعال) بكسر التاء وسكون الفاء، و(تفعال) بفتح التاء وسكون الفاء، وقد جيء هذا الوزن (تفعال) بكسر الفاء في القرآن الكريم في قوله تعالى: ﴿وَزَلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تَتَّبِعُنَا لِكُلِّ شَيْءٍ وَهَدَىٰ وَرَحْمَةً وَبُشْرَىٰ لِلْمُسْلِمِينَ﴾ [سورة النحل/آية:89]، ولكن الرجحان افتراض قراءة وعدّها و جها من الوجوه المحتملة في هذا الوزن وهي (تبيانا) بفتح الفاء وسكون اللام على وزن (تفعال)، ونهى عن القراءة بها في القرآن إذ قال: ((التبيان: اسم في معنى البيان، ومثل التبيان التلقا لو قرئت تبيانا على وزن (تفعال) لكان وجهاً، لأن التبيان في معنى التبيين، ولا تجوز القراءة به لأنه لم يقرأ به أحد من القراء)) [32:ج3، ص216-217]. ف(التبيان) عنده اسم في معنى البيان مثل: التلقا وكذلك الأمر عند سيبويه إذ قال: ((وَأما التبيان فليس

على شيء من الفعل لحقته الزيادة، ولكنه بنى هذا البناء فلحقته الزيادة كما لحقت الرئمان وهو من الثلاثة، وليس من باب القتال، ولو كان أصلها من ذلك فتحوا التاء، فإتماً هي من بينت كالغارة من أغرت... ونظيرها التلقاء)) [18: ج4، ص84]، كما أن التبيان ليس ببناء مبالغة [96: ج6، ص56]، فكلام سيبويه يوحي بوجود مصادر كثيرة ليس فيها ما هو جار على (فعل) ولكن لما أريد التكرير عدلت عن مصادرها وزيد فيها ما يدل على التكرير والمبالغة نحو: في "اللعب التلعاب" وفي "الصَّفَقُ التَّصْفَاقُ" وفي "الجولان التجوال" وفي "القتل القتال" وفي "السير السيار" [2: ج1، ص167]؛ لأنَّ قوة اللفظ لقوة المعنى لا يستقيم إلا في نقل صيغة إلى أخرى ألا ترى أنهم يقولون خشن الشيء وإذا أرادوا الكثرة والمبالغة قالوا اخشوشن؛ لأنها مصادر جرت على غير أفعالها [18: ج4، ص75]. فابن الحاجب (ت686هـ) يذكر أنَّ وزن (تفعال) بكسر التاء ليس ببناء مبالغة؛ لأنه لو كان كذلك لفتح التاء، إتما هو اسم أقيم مقام مصدر (بين) كما أقيم غارة وهي اسم مقام إغارة تقول: أغرت غارة [74: ج4، ص95]، ف(تبياناً) في هذه الآية لم ترد للتكرير، وتعرب الكلمة إما مفعولاً لأجله، أو مصدراً في موضع الحال أي: مبين [96: ج6، ص56]. فالزجاج كان دقيقاً في عدِّ تبياناً بكسر التاء اسماً ومماً يدلُّ على بصيرته الثاقبة افتراضه قراءة أخرى لهذه الآية، وجوز قراءتها في غير القرآن، ولم يجوزها في القرآن وعدّها وجهاً؛ لأنَّ التبيان في معنى التبيين ودليله على ذلك بعدم قراءتها من قبل القراء [32: ج3، ص216-217] فهو يعتقد أنه ليس كل ما جاء في كلام العرب وارداً في القرآن؛ لأنَّ بعض الكلمات لها أوجه واحتمالات في العربية، وبالتأكيد القرآن جاء بأعلى أوجه الفصاحة والبيان والبلاغة وهذا التوجيه يدلُّ على عدم انبعائه عن هوى ومزاج العالم وتقلباته إتما عن دراية ومعرفة وثقافة عربية بكل فروعها. فوزن (تفعال) هو من أوزان الاسم الثلاثي المزيد بحرفين ولا يجيء إلا مصدراً، وهو مصدر للفعل الثلاثي المزيد بحرف (فعل) نحو كرر تكراراً وصيغة من صيغ المبالغة نحو: (تضراب) أو وزناً من أوزان الاسم الممدود مصدراً نحو: تعداء [77: ج3، ص196]، [97: ج1، ص191-192]، وقد بين سيبويه في كتابه ((هذا باب ما تكثر فيه المصدر من فعلت فتلحق الزوائد وتبينه بناء آخر، كما أنك قلت في فعلت فعلت حين كثرت الفعل، وذلك قولك في الهذر: التهذار، وفي اللعب التلعاب...)) [18: ج4، ص83-84]، وذكر ابن يعيش (ت643هـ) أنَّ الكوفيين عدوا (التفعال) بمنزلة (التفعيل) وهذا الأمر لا بأس به عنده؛ لأنَّ (التفعيل) مصدر (فعل) وهو بناء كثرة فلم يأتوا بلفظه لئلا يتوهم أنه منه فغيروا الياء بالألف مع بقاء التاء مفتوحة فأصل التكرار ← التكرير [74: ج4، ص316]، [98: ج4، ص125]. فإذا أردنا المصدر قلنا (تفعال) بفتح التاء، وإذا أردنا الاسم قلنا بالكسر (تفعال) نحو: بيئت الشيء تبييناً وتبياناً بالكسر يكون اسماً وعده البعض شاذاً وليس بالكثير وعلى غير قياس وبالفتح يكون مصدراً [43: ج2، ص805]. فدلالة هذا الوزن وفق سياق معنى الآية أن القرآن الكريم تبياناً لكل شيء أي يبين لك كل ما تحتاج إليه أنت وأمتك من أمر الدين على التفصيل أو الإجماع بالإحالة إلى السنة والقياس ويعدُّ هذا اللفظ العام الذي أريد به الخاص [89: ج4، ص101]. فالذي يفيد التكرير والمبالغة (التفعال) ولكنه ليس بقياس مطرد هذا ما بينه الرضي إذ يقول: ((أنك إذا قصرت المبالغة في مصدر الثلاثي بنيت على التفعال... والتلعاب والترداد، وهو مع كثرته ليس بقياس مطرد...)) [2: ج1، ص167]. فالبصريون والكوفيون اتفقا على أن هذه الصيغة سماعية ومبالغة ولكنهم اختلفوا في فعله فمذهب البصريين في فعل هذا المصدر (التفعال) بفتح التاء وإسكان الفاء، مثل تذكّر بمعنى: التذكر وهو مصدر "فعل" المفتوح الأول والثاني بغير تشديد الثاني،

وجيء بالمصدر على ذلك الوزن للتكثير، يعني أن (تفعال)، مصدر للفعل الثلاثي المجرد، في حين يذهب الفراء وغيره من الكوفيين إلى أنه مصدر: (فعل) وهو فعل مضاعف العين أي يأتي مفتوح العين المشددة وهو بمنزلة المصدر (تفعيل) وقد رجحه ابن مالك وغيره؛ لكون هذا المصدر للتكثير و(فعل) المضاعف العين للتكثير أيضاً، ولكونه نظير التفعيل في الحركات والسكنات، والزوائد ومواقعها [99:ص209]، وهناك من يجعل (تفعال) بالكسر مصدراً للفعل الثلاثي المزيد المضعف و(تفعال) بالفتح مصدر للفعل الثلاثي المجرد وزن (فعل) و(فعل) [100:ص127]. فصيغة (تفعال) بفتح التاء صيغة سماعية وتكاد تكون مطردة بدليل المصادر الكثيرة التي ذكرت، وهي ليست بالكثير وليست على القياس فمن خلال استقرائي لكثير من كتب القراءات والمعاجم والشواذ لم أعر على من قرأ بهذه القراءة وهذا دليل على كثرة بصيرته بالعربية، ومعرفته الواسعة بالقراءات.

7- الافتراض بين اسم الفاعل (مفعول - محسن) / اسم المفعول (مفعول - محسن): قد تأتي الصيغة الصرفية على غير قياس وهي مع ذلك تعد قراءة متواترة مستفيضة في كلام العرب ولكن بالمقابل قد يحدث الافتراض الصرفي للصيغة نفسها مع تغير في صائت أحد حروفها الصوامت وهي بذلك تعد في أصليتها قياسية، والافتراض في أحد صيغ المشتقات يعده بعض العلماء جائزاً ولكن قوة المعنى ودلالة الكلمة وانسجامها مع سياق الآية الكريمة ومعناها تبقى هي الحكم والفيصل في ترجيحها على الأخرى وكل هذا الأمر تبين في لفظة (المحصنات) في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ إِلَّا مَا مَلَكَتْ أَيْمَانُكُمْ كَتَبَ اللَّهُ عَلَيْكُمْ﴾ [سورة النساء/آية: 24] ، والتي جاءت بفتح الصاد وكسرها وعدّ الأزهري الهروي ت370هـ افتراضه لكسر الصاد (المحصنات) جائزاً لو قرئت بذلك إذ قال: ((وأجمع القراء على فتح الصاد من قوله جلّ وعزّ: (والمحصنات من النساء)؛ لأنّ معناها أحصن كالأزواج، ولو قرئت: (والمحصنات) فجازت في العربية أنهنّ يحصنن فروجهنّ، وإحصان الفرج: إغافه)) [69:ج299-1، 200]، فقد استند إلى الإجماع في تحديد قراءة (المحصنات) بفتح الصاد وعلى دلالتها داخل سياق الآية مبيناً أنّ القراءة بالفتح ولكنه افترض الكسر في الصاد وقراءتها (المحصنات) وعده جائزاً، فلفظة (المحصنات) وردت في سور من القرآن وكلها بفتح الصاد كما في سورة (النساء: 25، 24)، (المائدة: 5)، (النور: 4، 23، 5)، ولكن معناها مختلف الدلالة مع اشتراكها في المعنى الأصلي اللغوي. ف(الحصن) في اللغة يعني كل موضع حصين لا يوصل إلى ما في جوفه [37:ج3، ص18]، وجمعه حصون [36:ج2، ص69]، يقال: حصن المكان يحصن حصانة وأصل المصدر الحصانة بفتح الصاد لغة هو المنع [42:ج4، ص143] إذ إنّ هذا الفعل يتعدى بالهمزة والتضعيف فيقال: حصنته وأحصنته [37:ج3، ص118]، وبما يقارب معنى المنع في الحصن فأيضاً معنى (حصن) الحفظ والحياطة والحرز [36:ج2، ص69]، فالحصان بالفتح هي المرأة العفيفة وجمعها حصن [51:ج1، ص139]، وقال الشاعر حسان بن ثابت في الحصان [101:ص190]:

حصان رزان تزنُّ برييةً وتصبح غرثي من لحوم الغوافل

لذلك قيل للمرأة حصنت حصناً فهي حصان كجبت جنباً وهي جبان [18:ج4، ص36]. فانطلاقة النطق بالفتح والكسر عند العلماء في كلمة (محسنه) تستند إلى عفتها فكل امرأة عفيفة هي محسنة (بالفتح) ومحسنة (بالكسر)، ولكن خصوصية النطق بالفتح تطلق على كل امرأة متزوجة لا غير [43:ج5، ص2101]؛ لأنّ كون المرأة ذات زوج له تأثير في كونها محرمة على الغير [71:ج10، ص33] فالمحصنات هنا في الآية تعني ذوات

الأزواج اللاتي أحصنهن أزواجهن باتفاق كثير من العلماء [31:ج1،360]، [102:ج1،ص497]، والدليل على ذلك أنه تعالى عطف المحصنات على المحرمات فلا بد وأن يكون الإحصان سببا للحرمة ومعلوم أن الحرية والعفاف والإسلام لا تأثير له في ذلك لذلك فالمراد هنا المزوجة [71:ج10،33-34]، وكذلك قوله تعالى: ﴿وَأَتَوْهُنَّ أَجُورَهُنَّ بِالْمَعْرُوفِ مُحْصَنَاتٍ غَيْرَ مُسَفَّحَاتٍ﴾ [سورة النساء/آية:25] ، وهذا دليل أبي علي الفارسي في أن المتزوجة محصنة [45:ج3،ص148] فلفظ الإحصان في القرآن جاء على أوجه مشتركة أحدها الحرية كما في قوله: ﴿وَالَّذِينَ يُرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [سورة النور/آية:4] يعني الحرائر والثانية: العفة والثالثة: الإسلام والرابعة: كون المرأة ذات زوج فيقال لها محصنة [71:ج10،ص33] كقول الشاعر جرير [103:ص204]:

فلا تأمنن الحي قيساً فإنهم
بنو محصناتٍ لم تدسّ جحورها

فالأصل اللغوي لها وهو المنع والإحصان عبارة عن المنع فالحرية هي سبب لتحصين الإنسان من نفاذ حكم الغير فيه وكذلك العفة هي تعدد مانعة للإنسان في فعل ما لا ينبغي له وكذلك الإسلام مانع لكثير من الشهوات التي تدعو لها النفس البشرية، والزوج مانع للزوجة في كثير من الأمور [71:ج10،ص33]، وذكر أن الكسائي قرأ المحصنات بكسر الصاد على وزن "مفعلات" في جميع ما ورد فيها من القرآن إلا في قوله تعالى: ﴿وَالْمُحْصَنَاتُ مِنَ النِّسَاءِ﴾ فإنه قرأها بفتح الصاد؛ لأنه نزل في ذوات الأزواج إذ حرم الله وطأهن إلا في ملك اليمين اللاتي كان لهن الأزواج من محصنات بهم فأصلهن بعد استيرائهن بأحيض وإن كن ذوات أزواج في بلدن وأما الباقيون من قراء المدينة والعراق فبالفتح في كل ما ورد في القرآن [104:ص112-113]. فالصيغة الصرفية بفتح الصاد (المحصنات) مفردتها محصنة وزن (مفعلة) وهو على غير القياس أما الصيغة الصرفية بكسر الصاد (المحصنات) مفردتها محصنة وزن (مفعلة) هي القياس؛ لأن اسم الفاعل من "أحصن" الرباعي فيكون على وزن مفعلة أي (محصنة) بالكسر على القياس ومحصنة بالفتح على غير قياس وبذلك تكون المرأة محصنة بالفتح على غير قياس [51:ج1،ص139]. فيقال: أحصن الرجل إذا تزوج فهو محصن (اسم فاعل) ومحصن (اسم مفعول) على غير القياس [43:ج5،ص2101]؛ لذلك قالوا في وصف العاقل رجل محصن لمن أحصنه التزوج وامرأة حصان عفيفة أو متزوجة [105:ص72]؛ لأن اسم المفعول يشتق من غير الثلاثي على وزن المضارع مع إبدال حرف المضارعة ميما مضمومة ما قبل الآخر نحو: "أخرج يخرج مخرج" [106:ص83،77]. فكلام العرب كله على صيغة أفعل فهو مفعول إلا ثلاثة أحرف أحصن فهو محصن، وأفلج فهو مفلج وأسهب فهو مسهب [69:ج1،ص299] هذا يعني أن هذا المفتوح الصاد بمنزلة المكسور يعني أنه اسم فاعل وإنما هنا يشد فتح عين اسم الفاعل في هذه الألفاظ الثلاثة المذكورة فاسم الفاعل من أحصنت محصنة ومن حصنت حاصن [95:ج3،ص646]، فحجة من فتح الصاد عند قراءته للفظ (المحصنات) أنه أجرى الفعل على ما لم يسم فاعله فجعلهن أحصنهن غيرهن أي أسند الإحصان إلى غير من زوج أو ولي وهن ذوات الأزواج وذات الزوج محصنة لأن زوجها أحصنها أي أعفها بمعنى أن الفعل جعل لغيرهن فالزوج يحصن المرأة ويعفها والولي يحصنها بالتزويج أيضا والله يحصنها بذلك [38:ج2،ص187،166]، وحجة من كسر الصاد عند قراءته للفظ (المحصنات) أنه جعل الفعل لهن بمعنى أسلمن واحترزن واخترن العفاف والحرية بالتزويج والإسلام، فإذا هي عفت وحفظت فرجها من الفجور أي أحصنت فرجها فهي محصنة أي احصن أنفسهن بالعفة [40:ج1،ص384]،

وذلك في قوله تعالى: ﴿وَالَّذِينَ يَرْمُونَ الْمُحْصَنَاتِ﴾ [سورة النور/آية:4]، وقوله: ﴿وَالَّتِي أَحْصَنَتْ فَرْجَهَا﴾ [سورة الأنبياء/آية:91]، وقوله: ﴿فَإِذَا أَحْصَنَ﴾ [سورة النساء/آية:25]، وقوله: ﴿أَنْ يَنْكَحَ الْمُحْصَنَاتِ الْمُؤْمِنَاتِ﴾ [سورة النساء/آية:25]، فهذه الآيات تحوي في دلالة الإحصان على العفاف والحرية أو التزويج أو؛ لأنهنَّ أحصنَّ أنفسهن بعفاف أو بإسلام [40:ج1، ص384]، وعليه فالقراءات مستفيضة في قراءة الأمصار مع اتفاق المعنى في المعنى اللغوي (الإحصان والمنع) إلا في هذه السورة فالمعنى يختلف إلى نوات الأزواج فبأبئتهما قرأ القارئ فهو مصيب ولو كانت القراءة بالكسر مستفيضة لجاز ذلك نتيجة تصرف الإحصان في المعاني [38:ج8، ص188]، فنافلة القول في ذلك أن المعيار الذي استند إليه الأزهر في تفضيل القراءة بالفتح في لفظة المحصنات هو اجماع القراء على قراءتها هنا بالفتح وهي مستفيضة في كلام العرب؛ لأنها تعني نوات الأزواج؛ لأنَّ المرأة المتزوجة هي امرأة محصنة وزوجها هو الذي أحصنها وهذا الاسم جاء على غير قياس إذ القياس في كل فعل رباعي (أحصن) أن يكون وزنه على (مفعول) (محصن) بكسر العين وهو اسم فاعل ولكنه شذ إلى كسر العين على غير قياس فبالكسر أيضا القراءة جيدة ومستفيضة ولكن ليس هنا في هذا الموضع من الآية الكريمة وإنما في الآيات التي ذكرت في بداية الكلام ووردت فيها كلمة المحصنات والتي تحتمل القراءة فيها بفتح الصاد وكسر الصاد؛ لأنَّ الإحصان كان من جانب الزوج وليس من جوانب عدة فبالكسر تكون محصنة ومحصنة من كل النواحي سواء كان بالزوج أو العفاف بحفظ نفسها من الفجور أو بالإسلام أو بالحرية فافتراضه حسب آراء العلماء وتوجيهاتهم يعدُّ غير جائز في الآيات الأخر من السور القرآنية أما هنا فالأمر غير ذلك إنما بالفتح فقط لا غير وحتى لو جاز فليس في قوة القراءة بالفتح والتي تعني نوات الأزواج.

8- الافتراض في اسم التفضيل (أفعل) بين (أشقاها - أشقيها): اسم التفضيل هو اسم مصوغ على صيغة (أفعل) للمذكر و(فعل) للمؤنث، والهدف منه الزيادة على غيره بالوصف [107:ص120]، [108:ص150]، فجاءت صيغة أفعل في لفظة "أشقاها" في قوله تعالى: ﴿إِذْ أُبْعِثَ أَشْقَاهَا﴾ [سورة الشمس/آية:12] فالقراء جوز من خلال افتراضه إتيان لفظة أشقيها بالثنية إذ قال: ((يقال: إنهما كانا اثنين فلان ابن دهر، والآخر قدار، ولم يقل: أشقيها، وذلك جائز لو أتى؛ لأنَّ العرب إذا [أضافت] أفعل التي يمدحون بها وتدخل فيها (من) إلى أسماء وحدوها في موضع الاثنين والمؤنث والجمع، فيقولون للاثنين: هذان أفضل الناس، وهذان خير الناس، ويتنون أيضا... ومن وحد في الإثنين قال في الأنثى أيضا: هي أشقى القوم، ومن ثني قال: هي شقى النسوة على "فعل") [31:ج3، ص268]. فاللفظة (أشقاها) اسم تفضيل على وزن (أفعل) من (شقي يشقى) وزن (فعل - يفعل) الباب الرابع، فالأصل الواو؛ لأنه يقال شقي يشقى شقاء وشقوة، والشقوة: تأسيس أصل الشقاء والشقوة كل قد قيل وإنما صار ياء في شقي بالكسرة وهما يشقيان [37:ج184، ص5] فالأصل شقو [43:ج6، ص2394] (فعل): قلب الواو ياء لكسرة ما قبلها ^{نم قلبت الياء في المضارع ألفاً} شقي (فعل) يشقى (يفعل) لفتحة ما قبلها فالشقاء يمدُّ ويقصر لغتان فصيحتان [53:ج2، ص876]. إذ إن أصل دلالة شقو على المعاناة وخلاف السهولة والسعادة [36:ج3، ص202] فصيغة المصحف بالألف (أشقاها) على التوحيد (الإفراد) والمفترضة بالياء (أشقيها) على الثنية فيذكر أو يحكي أن من عقر ناقة هما اثنان وهناك من يذكر أن الذي قام بعقر الناقة هو واحد وهو قدار بن سالف وهو رجل اشقر أزرق قصير ملتزق الحلق واسم امه قديرة [82:ج10، ص214]، وقد رفض البعض كلام القراء وعده بعدا يعني من البعيد؛ لأنَّ ظاهر الخطاب لا يخرج على حده إلا بدليل ولا دليل في الآية على أنهما اثنان [109:ج12،

8300-8301]. فهذا الرأي يؤيد أن الذي عقر الناقة هو واحد وليس اثنين؛ لانعدام وجود القرينة على القول بالتنشئة وذكر الكرمانى (ت 505 هـ) أن الكلبى قال هما قدار بن سالف ومصرع بن دهر، وقول الفراء لو جاز كل ذلك يعدُّ غريباً؛ لأنه لو جاز الذي ذكره لجاز أن يقال هم التسعة المذكورون [110: ج2، ص1346] في قوله تعالى: ﴿وَكَانَ فِي الْمَدِينَةِ تِسْعَةُ رَهْطٍ يُفْسِدُونَ فِي الْأَرْضِ وَلَا يُصْلِحُونَ﴾ [سورة النمل/آية: 48]، وقدار بن سالف واحد منهم، والباحثة ترى أن ظاهر الخطاب القرآني دلالاته على الإفراد وبأن الذي عقر الناقة وأسرع إلى ذلك وتصدى لهذه المهمة هو قدار بن سالف والدليل على أنه واحد هو قول عبد الله بن زمعة قال: ((خطب رسول الله ﷺ، فذكر الناقة، وذكر الذي عقرها، فقال: (إذ انبعث أشقاها): انبعث بها رجل عزيز عارم منيع في رهطه مثل أبي زمعة)) [111: ج3، ص117]، والدليل الآخر قوله تعالى: ﴿فَادَاؤًا صَالِحًا فَمَعَاذُ فَمَعَرَّ﴾ [سورة القمر/آية: 29]، وهو أشقى القبيلة وأحيمر ثمود وهي صيغة تحقير ويضرب به المثل في الشؤم فيقال أشأم من قدار [18: ج3، ص193]، ولعل أبا جعفر النحاس قد جمع ذلك كله وكان رافضاً لما ذكره الفراء فعنده الذي حكاه خلاف ما قال الله: أشقاها، فخبّر عن واحد عقر الناقة فحكي أنهما اثنان، وقاله رسول الله -صلى الله عليه وآله وسلم-: انتدب لها رجل، ولم يقل رجلان، وقاله أهل التأويل والتفسير انتدب لها قدار بن سالف [68: ج5، ص147]، ويبدو من خلال المدافعين والأخذين بالاستعمال القرآني أن الخطاب القرآني بصيغته هو الفیصل في عدم التجوز في بعض الصيغ والدليل أني لم أعر على من قرأ بهذه القراءة الافتراضية [47: ص174]، وأن انطلاق رأيهم كان من باب الدليل والحجة والمعنى العام في السياق، وهناك من انطلق في رأيه من باب الاحتمالية فعندهم أن يكونوا جماعة حاولت عقر الناقة، وأنه لم يفعل فعله بالناقة حتى ماله عليه وشجعه جميع الحي [102: ج4، ص760]، وقبل أن أذكر حجّتهم أقول أن أصحاب هذا الرأي نظروا إلى المسألة والفعل الذي حدث لعقر الناقة والله أعلم من باب التحريض العام المشترك بالقول قبل الفعل وكان المنفذ هو واحد (أشقاها) عندهم احتملت الجمع في المعنى وليس في البنية (الكلمة) والدليل قول الأندلسي أنه قد يراد به الجماعة؛ لأنّ أفعال التفضيل إذا أضيفت إلى معرفة جاز إفراده وإن عني به جمع [56: ج10، ص490]، وحجّتهم في التجوز بالجماعة أن أفعال التفضيل إذا اضيف يصلح للواحد والمتعدد والمذكر والمؤنث وفضل شقاوتهم على من عداهم لمباشرتهم العقر مع اشتراك الأشقياء في الرضاعة [102: ج4، ص760] فالمعتدي فيه شقاوة أكثر من غيره فيظهر أكثر لكل من توئى العقر وبأشر بزيادة بنفسه فشقاوته أظهر وأبلغ مع مشاركته في الكفر [58: ج30، ص373]. فأفعل التفضيل إذا أضيف إلى المعرفة يكون المراد منه التفضيل على نفس المضاف إليه وإذا الإضافة إلى النكرة كان المراد التفضيل على إفراد المضاف إليه [112: ج1، ص33-34]. لذا فإن دلالة الاستعمال لتوظيف اسم التفضيل بمجئها على الإفراد ليس من باب الاحتمالية إنما المعاينة من خلال هذا الاستعمال لهذه الصيغة بأنّ المباشر لهذا العمل الشيطاني والقيام به هو واحد وهو قدار بن سالف فهو أشقى القبيلة والأولين وقد اندفع وأسرع وامتلل لأمر الأشقياء، فأفضلية مجيء (أشقاها) وزن (أفعل) وهي بالألف ومضافة هو أنّ من خصائص التعبير القرآني ما يقع على نون الفواصل في نهاية الآيات إذ تؤدي دوراً مهماً في الإيقاع الصوتي في القرآن الكريم؛ لأنه نص حكيم ومن جمالياته التناغم الصوتي وفيه تناغم الفواصل التي تماثلت في حروف النهاية إلى جانب دورها في تأكيد المعنى وتبينه إذ لم يقل (أشقاها)

لأجل الفاصلة القرآنية [113:ج1،312،315]، فصيغة أشقاها بالألف تعني بلوغ الدرجة العالية من الشفاء؛ لأنها مناسبة مع المعنى، ومراعية للفاصلة القرآنية في نهاية الآية فاشقيها ليست من الشبوع أو الاجماع في قراءتها.

9- الافتراض في الوزن (مفعل - موسر) / (مفعلة - ميسرة): قال تعالى: ﴿ وَإِنْ كَانَتْ ذُو عُسْرَةٍ فَنَظِرَةٌ إِلَىٰ مَيْسَرَةٍ وَأَنْ تَصَدَّقُوا خَيْرٌ لَّكُمْ إِنْ كُنْتُمْ تَعْلَمُونَ ﴾ [سورة البقرة/آية:280] عدَّ الأخفش (ت215هـ) قراءة (ميسرة) بضم السين مضافاً بـ (ليست جائزة)؛ لأنه ليس في الكلام مفعل، وعلى ضوء عدم التجويز هذا افتراض قراءة للفتحة (ميسرة) وهي (موسره) وهي في نظره جائزة، إذ قال: ((وقال بعضهم: (إلى ميسره). وليست بجائزة، لأنه ليس في الكلام "مفعل"، ولو قرءوها: موسره جاز، لأنه من "أيسر" مثل: "أدخل فهو مدخل") [35:ج1،ص204]. فاختار أكثر القراء في قراءة (ميسرة) بفتح السين مع التتوين وهي قراءة النص القرآني الشريف وقد قرأ بها كل من الإمام علي بن أبي طالب "عليه السلام والحسن وقتادة وغيرهم [82:ج1،ص286]، وهي لغة أهل نجد وتعدُّ أفصح اللغات وأسرها [114:ص163]، وأما قراءة (ميسرة) بضم السين والتتوين فقرأ بها نافع وابن محصين وغيرهم وهي لغة هذيل [82:ج2،ص286]، وحنة من قرأ بالفتح (ميسرة) مع التتوين أنها كثيرة وأن صيغة (مفعلة) و (مفعل) بالفتح كثير الاستعمال في كلام العرب من الضم [45:ج2،ص414-415]، [115:ج4،ص469]، وهناك قراءة بضم السين ولكن مضافاً إلى ضمير الغريم (ميسره) على وزن (مفعلة) هذه القراءة نفاها الأخفش ولم يستحسنها؛ لأنه ليس في الكلام (مفعل)، وهي لغة أهل الحجاز، وهو قليل ويراد بها اليسار والسبعة [82:ج2،ص286]، والدليل على إته ليس في الكلام "مفعل" ما قاله سيبويه: ((وأما ما كان (يفعل) منه مضموماً، فهو بمنزلة ما كان (يفعل) منه مفتوحاً، ولم يبنوه على مثال (يفعل)؛ لأنه ليس في الكلام (مفعل) (...)) [18:ج4،ص90]، [116:ص46]، وفسر أبو علي الفارسي كلام سيبويه بأنه في الأحاد يدل أن قصده كان الفعل وهو معلوم أنه لا يكون إلا مفرداً، فصيغة (مفعلة) بناء مبني على التأنيث و (مفعلاً) بغيرها لم يجيء في الأحاد وهي سماعية كالمعتبر به في غيرها [45:ج2،ص415]، و (مفعل) بالضم معدوم إلا عند الكسائي فعنده (مفعل) في الأحاد وأورد منه مكرمة وغيرها [95:ج2،ص647]، وقد عدَّ النحاس قراءة (ميسرة) من الشواذ والألوسي يرى أنها لغة [117:ج2،ص53]، وقد خطأ النحويون مجاهدًا وعطاء في قراءتهما إلى (ميسره) بإضافة ميسر إلى ضمير الغريم؛ لأنهم بنوه على أنه ليس في الأحاد (مفعل) وبالمقابل نهى السمين الحلبي (ت756هـ) كون ذلك خطأ؛ لأنه على تقدير تسليم أن (مفعلاً) ليس في الأحاد ف (ميسر) هنا ليس واحداً إنما هو جمع ميسرة [75:ج1،ص226]. أمَّا افتراض الأخفش قراءة وهي (موسره) وهي عنده جائزة؛ مبينا بأن (موسرة) من الفعل (أيسر) الرباعي مثل: أدخل فهو مدخل [35:ج1،ص204]. فالمثال الياضي يتصرف كالسالم (مثلث) ف (يسر)، (بيسر)، (أيسر) [42:ج13،ص12]. نقول: أيسر الرجل فهو موسر أي صار إلى اليسر، والميسرة واليسر والميسور: الغنى [71:ج7،ص86]، و (أيسر) فعل ماضي على وزن (أفعل) مضارعه (بيسر) هنا الياء ساكنة مفردة بعد ضمة في غير جمع تقلب واوا فتصبح (يوسر) واسم الفاعل والمفعول من الفعل السابق موسر وموقن وأصلهما يقين، وبيسر، ميقين، وميسر [66:ج2،ص354]، [118:ص34-35]، والأصل: أيسر النشاط بيسر فهو ميسر [119:ج4،ص783]، ومن خلال تصريفات الفعل أيسر نجد أن القراءة المفترضة (موسره) هي من الوجوه المحتملة من الناحية الصرفية فالأخفش وجه لهذه القراءة ومثل لأصلها، وثبت أن لها تصريفاً وأصلاً من الناحية الصرفية ولكن

لا يمكن القراءة بها في سياق النَّصِّ القرآني في الآية المذكورة التي نحن بصددھا؛ لأنه لم يرد لها نقلاً عن القراء السبعة ولا غيرهم ويمكن عدھا شاذة لفقدانها شروط القراءة الصحيحة من حيث المخالفة في الرَّسْمِ، والتَّعْطِيرِ في الضَّبْطِ الحركي للصيغة الصرفية. فالقراءتان بفتح وضم السين هما لغتان فصيحتان والأكثر استعمالاً (الفتح)؛ لأنها لغة مشهورة وهي لغة أهل نجد بينما الأخرى قليلة الاستعمال وهي لغة الحجاز، ومن ناحية المعنى فهما متحدتان في دلالتھما ومعناھما إن كان من غرماكم معسر فعليكم أن تتظروھ حتى يوسر بما لكم فيصير من أهل اليسر به لذلك فالأخفش اعتمد على المعيارين "الكثرة والقلة"، و"الاختلاف في البنية الصرفية" في اتخاذ الرأي من هاتين القراءتين من ناحية ترجيحھما، فقراءة (ميسرة) منسجمة مع سياق النَّصِّ القرآني للآية؛ لما فيها من الإيحاء.

الخاتمة

- 1- يعدُّ الافتراض أسلوباً من أساليب دراسة اللغة العربية القائم على التأويل والتقدير، ويختلف مدار مفهومه باختلاف العلوم المختلفة وهذا ما أوضحه البحث.
- 2- يوفر الافتراض الصرفي للعقل حرية التفكير والحركة بين الاحتمالات المفترضة؛ لاحتياج اللغويين عموماً والصرفيين خصوصاً؛ لافتراض السماع، والحكم على ما لم يسمع به؛ نتيجة فقدان النصوص المسموعة الذي أدى إلى حصول النقص في استقراء المسموعة.
- 3- اختلفت المعايير التي استند عليها العلماء في افتراضاتهم لبعض الألفاظ القرآنية ما بين الاستناد إلى إجماع القراء على قراءة معينة، وما بين الاستناد إلى القواعد والأحكام المتبعة، أو الاعتماد على القلة أو الكثرة في شيوع اللفظة، وعلى اختلاف بنية اللفظة وتحديد دلالتها.
- 4- القراءة القرآنية الافتراضية تختص بالألفاظ القرآنية من زاوية الاحتمالية لوجوه عدّة لألفاظه بإجازة العربية وتحتاج إلى قراءة متفحصه وهي منبثقة من معرفة العلماء بأساليب العربية، ولا يشترط فيها شروط القراءة الصحيحة ووتقيد بعبارة احترازية من (أداة الشرط + فعل القول).
- 5- ليس القصد من افتراض وذكر الوجوه المحتملة لألفاظ القرآن من باب الأفضلية والاختيار بين هذه وتلك معاذ الله إنّما من باب تقليب الوجوه للألفاظ وثناء اللغة وكثرة المعاني والصيغ المتنوعة للمفردة القرآنية؛ لأنّ القرآن جاء بأجزل الألفاظ وأفصحها وأبلغها بحيث لا يمكن استبدالها بكلمة أخرى لا تتلاءم مع معنى سياق الآية الكريمة.
- 6- توصل البحث إلى أنّ افتراض الشيء عن خارج مقاييسه وخروجه عن المؤلف يعدُّ ميزة امتاز بها العلماء فهو ليس افتراضاً اعتباطياً وليس من باب الخروج العام عن المقاييس والأصول والقواعد وإنّما الغاية منه الكشف عما تحتمله اللفظة من وجوه متعددة قد ينسجم معناها مع السياق وقد يتوافق مع أوزان تحتمل أكثر من وزن وفق القواعد اللغوية سواء أكانت من باب إحلال صيغة مغايرة للصيغ المعروفة للفظه ما أو لافتراضهم إحلال صيغة مزيدة بدل صيغة مجردة بما ينسجم مع سياق الآية الكريمة.

- 7- أوجز البحث تعريفاً للافتراض الصَّرْفِي مفاده "هو عملية افتراضية تقديرية لصيغة كامنة في الذهن للفظه ما على شاكلة صيغة اللفظة المستعملة في كلام العرب؛ لبيان الوجوه المفترضة فيها، وفهم حقيقة اللغة وظواهرها وما يطرأ عليها من تغيرات غير خارجة عن الواقع اللغوي".
- 8- أثبت البحث أنَّ الأوزان الثلاثية المجردة (فعل، فعل، فعل، فعل) قد تتناوب على معنى واحد كما في لفظة (قبلاً) فقد تتفق الصيغة المفترضة في المعنى مع صيغة المصحف الشريف فتكون داخلية في المتواترة وليس العكس؛ لأنها تحمل معنى من معاني المتواترة كما في لفظة (قبلاً) وصيغة (ملكنا) فالافتراضية جاءت من الصواب ولم تعدان من الشواذ.
- 9- إتيان الصيغة الصَّرْفِيَّة غير القياسي قراءة متواترة ومقبولة عند الأزهري ومستفيضة في كلام العرب، نحو كلمة (المحصنات) أكثر من الصيغة المفترضة والمحملة وهي قياسية في أصليتها نحو: (المحصنات)؛ لأنَّ اسم الفاعل (أحصن) الرباعي (أفعل) يكون على وزن مفعَل بالكسر وبالكسر تكون (محصنة) و(محصنة) من كل النواحي سواء كان ذلك بالزواج أو العفاف بحفظ نفسها، وأما بالفتح (محصن) فتكون المرأة متزوجة والإحصان من جانب الزوج فقط.
- 10- الأصل المفترض قد يكون له وجهها وقبولاً من الناحية الصَّرْفِيَّة، ولكن قد يرفض قراءته إماماً لعدم توافقه وانسجامه مع معنى سياق الآية على نحو افتراض "أشقيها بالياء، أو مخالفته لشروط القراءة الصحيحة على نحو "موسره" في لفظة "ميسرة"، وقد يقبل ويستحسن لتوافقه مع لهجات العرب على نحو الإتيان بلغة المنقل والمخفف في لفظة "سحق" -سحق، سحق- والأخيرة جيدة واردة عند المعجميين والمفسرين.

CONFLICT OF INTERESTS

There are no conflicts of interest

المصادر والمراجع

- [1] أ.د. فرحان السليم. اللغة العربية ومكانتها بين اللغات. (2006م).
- [2] محمد بن حسن الرضي (الأستراباذي) (ت 686هـ). شرح شافية ابن الحاجب. مع شرح شواهد للعالم الجليل عبد القادر البغدادي. تحقيق: وضبط غريبهما وشرح مبهمهما محمد نور الحسن، محمد الزفزاف. محمد محيي الدين. بيروت. دار الكتب العلمية. (1975م).
- [3] محمد محيي الدين عبدالحميد (1995م). دروس التصريف. صيدا - بيروت. المكتبة العصرية للطباعة.
- [4] أ.د. عبد المجيد عمر الطيب. منزلة اللغة العربية بين اللغات المعاصرة دراسة تقابلية. تقديم: أ.د. عبد الرحمن بن عبد العزيز السديس. د. محمد أبو موسى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي. ط(2).

- [5] أبوالمعالى عز الدين عبد الواهب بن إبراهيم المعروف بالغربي الزنجاني. تصريف العزي. دار المنهاج للنشر والتوزيع. ط(1). (2008م).
- [6] نجاح حشيش بادع العتابي. الفرضيات وآثارها في أحكام النحو العربي (رسالة ماجستير)، كلية الآداب-جامعة بغداد. (2002م).
- [7] علي حسين حمادي حمود التميمي. الافتراض القرآني دراسة في التعبير: (رسالة ماجستير). كلية التربية- جامعة ذي قار. (2010م).
- [8] أبو الحسن، علي بن إسماعيل ابن سيده (ت-458هـ). المحكم والمحيط الأعظم، تحقيق: عبد الحميد الهنداوي. بيروت-لبنان. دار الكتب العلمية. (2000م).
- [9] أبو الفضل جمال الدين محمد بن مكرم ابن منظور (ت711هـ). لسان العرب. بيروت. دار صادر. ط (1). (2000م).
- [10] د. أحمد عمر المختار. معجم اللغة العربية المعاصرة. القاهرة. عالم الكتب.
- [11] إبراهيم مصطفى، وآخرون. المعجم الوسيط. مجمع اللغة العربية. القاهرة. دار الدعوة للطباعة والنشر. (د.ت).
- [12] د. جميل صليبا. المعجم الفلسفي بالألفاظ العربية والفرنسية والإنكليزية واللاتينية. بيروت-لبنان. دار الكتاب اللبناني. (1982م).
- [13] د. رمضان السيد القطان. الفقه الافتراضي وأثره في الأحكام المعاصرة دراسة تطبيقية. (بحث). مجلة الشريعة والقانون بدمنهور. قسم الفقه. المجلد 1/ العدد 25. (2010م).
- [14] د. كمال بشر محمد. دراسات في علم اللغة. القاهرة. دار غريب للطباعة والنشر. (1998م).
- [15] أبو بكر عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمد الجرجاني. (ت 471 هـ). المفتاح في الصرف، حققه وقدم له: د. علي توفيق الحمد. بيروت. مؤسسة الرسالة ط(1). (1987م).
- [16] د. خديجة الحديشي. كتاب سيبويه وشروحه. بغداد. ساعدت وزارة التربية على نشره مطابع دار التضامن. ط(1). (1967م).
- [17] د. محمد خير الحلواني. المفصل في تاريخ النحو العربي. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط(1). (1979م).
- [18] سيبويه، أبو بشر عمرو بن عثمان بن قنبر. (ت 180 هـ). الكتاب. تحقيق: عبدالسلام هارون. بيروت. دار الجيل. ط(1). (د.ت).
- [19] د. حسام عبد قذوري. تأصيل الجذور السامية وأثره في بناء معجم عربي حديث. بيروت، لبنان. دار الكتب العلمية. ط(1). (2007م).
- [20] أ.م. رجاء عجيل إبراهيم الحسناوي. المنهج الافتراضي في الدرس الصرف (بحث). مجلة الباحث. قسم اللغة العربية كلية التربية للعلوم الانسانية، جامعة كربلاء. ع9. (2013م).
- [21] حيدر عبد علي حميدي. الافتراض الصرفي دراسة في ضوء علم اللغة الحديث. (اطروحة دكتوراه). كلية التربية للعلوم الانسانية قسم اللغة العربية. جامعة كربلاء. (2013م).

- [22] د.حافظ إسماعيلي علوي. اللسانيات في الثقافة العربية المعاصرة دراسة تحليلية نقدية في قضايا التلقي وإشكالاته. دارالكتاب الجديد المتحدة. ط(1). (2009م)
- [23] أبو الفتح عثمان ابن جني (ت392 هـ). المنصف. شرح لكتاب التصريف لأبي عثمان المازني النحوي. تحقيق: إبراهيم مصطفى. عبدالله أمين. ادارة إحياء التراث القديم. ط(1).
- [24] أحمد عربي. أثر القراءة الافتراضية في التخريجات النحوية (دراسة في التراث). (بحث). الجزائر. جذور. ج3. مجلد12. (2010م).
- [25] آيات جاسم حسين الحسناوي. الافتراض الصّرفي في كتاب المقتضب للمبرد(ت285هـ)،(رسالة ماجستير)، كلية التربية للعلوم الانسانية قسم اللغة العربية. جامعة كربلاء. (2019م).
- [26] د.عبد الرّاجحي. فقه اللغة في الكتب العربية. دار النهضة للطباعة والنشر. بيروت. (1989م).
- [27] د.مجهّد جيجان الدليمي وآخرون. النّحو العربي مذاهبه وتيسيره. بغداد. (1993م).
- [28] أبو البركات عبد الرحمن كمال الدين بن محمد الأنباري. ولد في الأنبار(577 هـ). الإغراب في الاعراب ولمع الأدلة في أصول النحو. عني بتحقيقهما: سعيد الأفغاني. مطبعة الجامعة السورية. (1957م).
- [29] صبري الأشوح. إعجاز القراءات القرآنية دراسة في تاريخ القراءات وإتجاهات القراء. (د.ت).
- [30] أم.د. حامد عبد المحسن، عقيل كاظم. القراءة المحتملة للقرآن الكريم في كتب معاني القرآن تعريف وتوضيح ومنهج. (بحث). مجلة العلوم الانسانية، كلية التربية صفي الدين الحلي. جامعة بابل. (2011م).
- [31] أبو زكريا يحيى بن زياد الفراء (ت207هـ). معاني القرآن. بيروت. عالم الكتب. ط(3). (1983م).
- [32] أبو إسحاق إبراهيم بن السري الزّجاج (ت311هـ). معاني القرآن وإعرابه. شرح وتحقيق: د. عبد الجليل عبده شلبي. عالم الكتب. ط(1). (1988م).
- [33] د.محمود البستاني. البلاغة الحديثة في ضوء المنهج الإسلامي. العراق. دار الفقه. مكتبة الروضة الحيدرية.
- [34] أبو العباس محمد بن يزيد المبرّد(ت285هـ).المقتضب. تحقيق: محمد عبدالخالق عزيمة. بيروت. عالم الكتب.
- [35] أبو الحسن سعيد بن مسعدة المجاشعي (الأخفش الأوسط)(ت215هـ).معاني القرآن. تحقيق: الدكتورة هدى محمود قراعة. القاهرة. مكتبة الخانجي. ط(1). (1990م).
- [36] أبو الحسين أحمد بن فارس بن زكريا القزويني الرازي (ت395هـ). معجم مقاييس اللغة. تحقيق: عبدالسلام هارون. دار الفكر. (1979م).
- [37] أبو عبدالرحمن الخليل بن أحمد بن عمرو بن تميم البصري الفراهيدي(ت175هـ).كتاب العين. تحقيق: د. مهدي المخزومي. د. إبراهيم السامرائي. دار مكتبة الهلال.
- [38] أبو جعفر محمد بن جري الطبري (ت310هـ). جامع البيان في تأويل القرآن. تحقيق: أحمد محمد شاكر. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط(1). (2000م).

- [39] د. محمد سالم محيسن. القراءات وأثرها في علوم العربية. القاهرة. دار الاتحاد للطباعة مكتبة الكليات الأزهرية. (1984م).
- [40] أبو محمد مكي بن أبي طالب القيسي (1984م). الكشف عن وجوه القراءات السبع وعللها وحججها. تحقيق: الدكتور محيي الدين رمضان. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط(3).
- [41] أبو عبيدة معمر بن المثنى التيمي البصري (ت209هـ). مجاز القرآن. تحقيق: محمد فؤاد سركين. القاهرة. مكتبة الخانجي. (1381هـ).
- [42] أبو منصور محمد بن أحمد الهروي الأزهرى (ت370هـ). تهذيب اللغة. تحقيق: محمد عوض مرعب. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ط(1). (2001م).
- [43] أبو نصر إسماعيل بن حماد الجوهري الفارابي (ت-393هـ). الصحاح تاج اللغة وصحاح العربية، تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. بيروت- لبنان. دار العلم للملايين. ط(4). (1987م).
- [44] د. عبد اللطيف الخطيب. معجم القراءات. دمشق. دار سعد الدين للطباعة والنشر. ط(1). (2002م).
- [45] أبو علي عبدالغفار الفارسي (ت377هـ). الحجة للقراء السبعة. حققه: بدرالدين قهوجي، بشير جويجاني. مراجعة وتحقيق: عبد العزيز رباح، أحمد يوسف. بيروت. دار المأمون. ط(1). (1987م).
- [46] د. إبراهيم أنيس. في اللهجات العربية. القاهرة. مكتبة الأنجلو المصرية. (1918م).
- [47] أبو عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه. مختصر في شواذ القرآن من كتاب البديع. القاهرة. مكتبة المتنبى.
- [48] د. خديجة الحديثي. أبنية الصّرف في كتاب سيويه. منشورات مكتبة النهضة. ساعدت جامعة بغداد على نشره. ط(1). (1965م).
- [49] د. طه شلاش وآخرون. المهذب في علم التصريف. بغداد. بيت الحكمة. (1990م).
- [50] أبو القاسم الحسين بن محمد الراغب الأصفهاني (ت502هـ). المفردات في غريب القرآن. تحقيق: صفوان عدنان الرودي. دمشق، بيروت. دار القلم. الدار الشامية. ط(1). (1412هـ).
- [51] أبو العباس أحمد بن محمد بن علي الفيومي (ت770هـ). المصباح المنير في غريب الشرح الكبير. بيروت. المكتبة العلمية.
- [52] المحقق المفسر العلامة المصطفوي. التحقيق في كلمات القرآن الكريم. طهران. مركز نشر آثار العلامة المصطفوي. مطبعة إعتاد. ط(1). (1385هـ).
- [53] أبو بكر محمد بن الحسن ابن دريد الأزدي (ت321هـ). جمهرة اللغة. تحقيق: رمزي مثير بعلبكي. بيروت. دار العلم للملايين. ط(1). (1987م).
- [54] أبو القاسم عبدالرحمن بن إسحاق البغدادي التهاندي الزجّاجي (ت337هـ). اللامات. تحقيق: مازن المبارك. دمشق. دار الفكر. ط(1). (1985م).
- [55] أبو عبدالله الحسين بن أحمد ابن خالويه (ت370هـ). الحجّة في القراءات السبع، تحقيق: د. عبد العال سالم مكرم. بيروت. دار الشروق. ط(4). (1401هـ).

- [56] أثير الدين محمد بن يوسف بن علي بن يوسف أبو حيان الأندلسي (ت745هـ). البحر المحيط في التفسير. المحقق: صدقي محمد جميل. بيروت. دار الفكر. (1420هـ).
- [57] أبو محمد مكي أبوطالب القيسي (ت-437هـ). مشكل إعراب القرآن. تحقيق: الدكتور حاتم صالح الضامن. بيروت. مؤسسة الرسالة. ط(2). (1405هـ).
- [58] محمد الطاهر بن محمد الطاهر ابن عاشور التونسي (ت1393هـ). التحرير والتنوير (تحرير المعنى السديد وتنوير العقل الجديد من تفسير الكتاب المجيد). تونس. الدار التونسية. (1984م).
- [59] عبدالرحمن بن محمد بن زنجلة أبو زرعة (ت-403هـ). حجة القراءات. تحقيق: سعيد الأفغاني. دار الرسالة.
- [60] أبو محمد عبدالله بن مسلم ابن قتيبة الدينوري (ت: 276هـ). أدب الكاتب وأدب الكتاب المحقق: محمد الدالي. مؤسسة الرسالة.
- [61] أبو بكر أحمد بن موسى بن العباس ابن مجاهد البغدادي (ت324هـ). السبعة في القراءات. تحقيق: د. شوقي ضيف. مصر. دار المعارف. ط(2). (1400هـ).
- [62] إلياس إسحاق الحاج. سورة الكهف دراسة صرفية، (رسالة ماجستير). أم القرى كلية اللغة العربية، المملكة العربية السعودية. (1995م).
- [63] تصنيف محمود الصافي. الجدول في إعراب القرآن وصرفه وبيانه مع فوائد نحويه هامة . بيروت، لبنان. إشراف اللجنة العلمية بدار الرشيد مؤسسة الايمان. ط(3). (1995م).
- [64] محمد بن علي بن محمد بن عبدالله الشوكاني (ت1250هـ). فتح القدير الجامع بين فني الرواية والدراية من علم التفسير. دمشق. دار ابن كثير. دار الكلم الطيب. ط(1). (1414هـ)
- [65] جلال الدين عبدالرحمن بن أبي بكر السيوطي (ت-911هـ). المزهرة في علوم اللغة وأنواعها. تحقيق: فؤاد علي منصور. بيروت، لبنان. دار الكتب العلمية. ط(1). (1998م).
- [66] أبو الفتح عثمان بن حسين ابن جني (ت392هـ). الخصائص. الهيئة المصرية. ط(4).
- [67] د. محمد يحيى سالم الجبوري. مفهوم القوة والضعف في أصوات العربية. بيروت. دار الكتب العلمية. ط(1). (2006م).
- [68] أبو جعفر أحمد بن محمد بن إسماعيل المرادي النحاس (ت338هـ). إعراب القرآن. وضع حواشيه وعلق عليه: عبد المنعم خليل إبراهيم. بيروت. منشورات محمد علي بيضون. دار الكتب العلمية. ط(1). (1421هـ).
- [69] أبو منصور محمد بن أحمد الأزهرى الهروي (ت370هـ). معاني القراءات. السعودية. مركز البحوث في كلية الآداب. جامعة الملك سعود. ط(1).
- [70] أبو يوسف يعقوب بن إسحاق ابن السكيت (ت244هـ). إصلاح المنطق. تحقيق: محمد مرعب. دار إحياء التراث العربي. ط(1). (2002م).

- [71] أبو عبدالله محمد بن عمر بن الحسن بن الحسين فخر الرازي (ت 606هـ). مفاتيح الغيب = التفسير الكبير. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ط(3). (1420هـ)
- [72] أبو البقاء أيوب بن موسى الحسيني الكفوي (1094هـ). الكليات معجم في المصطلحات والفروق اللغوية. المحقق: عدنان درويش، محمد المصري. بيروت. مؤسسة الرسالة.
- [73] أبو الفيض محمد بن محمد بن عبد الرزاق الحسيني مرتضى الزبيدي (1205هـ). تاج العروس من جواهر القاموس. تحقيق: مصطفى حجازي وآخرين. مطبعة الكويت.
- [74] أبو الحسن علي بن إسماعيل ابن سيده (ت-458هـ). المخصص. تحقيق: خليل إبراهيم جفال. بيروت. دار إحياء التراث العربي. ط(1). (1996م).
- [75] أبو البقاء عبدالله بن الحسين بن عبدالله العكبري (ت-616هـ). التبيان في إعراب القرآن. تحقيق: علي محمد الجاوي، عيسى البابي الحلبي وشركاؤه.
- [76] د. فاضل صالح السامرائي التعبير القرآني. عمان. دار عمار. ط(4).
- [77] أبو بكر محمد بن السري بن سهل ابن السراج (ت 316هـ). الأصول في النحو. تحقيق: عبدالحسين الفتلي. لبنان، بيروت. مؤسسة الرسالة. (2006م).
- [78] أبو عبدالله جمال الدين محمد بن عبدالله الطائي الحيايني ابن مالك (ت 672هـ). شرح الكافية الشافية. المحقق: عبد المنعم أحمد هريري. مكة المكرمة جامعة أم القرى. مركز البحث العلمي وإحياء التراث الإسلامي في كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. ط(1).
- [79] أبو عبدالله بدرالدين محمد بن عبدالله بن بهادر الزركشي (ت 794هـ). البرهان في علوم القرآن. المحقق: محمد أبو الفضل إبراهيم. بيروت، لبنان. دار إحياء الكتب العربية عيسى البابي الحلبي وشركاه ثم صورته دار المعرفة. ط(2).
- [80] أبو الفتح عثمان ابن جني. المحتسب في تبيين وجوه شواذ القراءات والإيضاح عنها. تحقيق: علي النجدي ناصف، د. عبد الحليم آل نجار، د. عبدالفتاح اسماعيل شلبي. القاهرة. لجنة إحياء التراث الاسلامي. (1994م).
- [81] أبو عبدالله محمد بن أحمد بن أبي بكر بن فرح الأنصاري الخزرجي القرطبي (ت 671هـ). الجامع لأحكام القرآن (تفسير القرطبي). تحقيق: أحمد البردوني وإبراهيم أطفيش. القاهرة. دار الكتب المصرية. ط(2). (1964م).
- [82] الامام أبو إسحاق أحمد بن محمد بن إبراهيم الثعلبي (ت 427هـ). الكشف والبيان عن تفسير القرآن المعروف بـ(تفسير الثعلبي). تحقيق: الإمام أبي محمد بن عاشور. مراجعة وتحقيق، الأستاذ نظير الساعدي. بيروت، لبنان. دار إحياء التراث العربي. ط(1). (2002م).
- [83] أبو الحسن علي بن محمد بن حبيب البصري البغدادي الماوردي (ت 450هـ). النكت والعيون. تحقيق: السيد ابن عبدالمقصود بن عبدالرحيم. بيروت. دار الكتب العلمية.

- [84] د. عبدالغفار حامد هلال. أبنية العربية في ضوء علم التشكيل الصوتي. القاهرة. دار الطباعة المحمّدية بالأزهر. (1979م).
- [85] د. عبدالفتاح لاشين. من أسرار التعبير القرآني صفاء الكلمة. الرياض. دار المريخ للنشر. ط(2). (1983م).
- [86] سمّية علي صوشه. الإعجاز في المفردة القرآنية. (رسالة ماجستير). كلية الآداب واللغات. قسم اللغة والأدب العربي. جامعة بوضياف بالمسيلة. (2019م).
- [87] أبو هلال الحسن بن عبدالله بن سهل بن سعد بن يحيى بن مهران العسكري (ت 395هـ). الفروق اللغوية. حققه وعلّق عليه محمد إبراهيم سليم. القاهرة، مصر. دار العلم والثقافة للنشر والتوزيع.
- [88] د. عبده الراجحي. اللهجات العربية في القراءات القرآنية. الإسكندرية. دار المعرفة الجامعية للطباعة والنشر والتوزيع. (1996م).
- [89] أبو جعفر أحمد بن محمد بن اسماعيل المرادي النّحاس (ت 338هـ). معاني القرآن الكريم. تحقيق: الشيخ محمد علي الصابوني الأستاذ بجامعة أم القرى بالمملكة العربية السعودية. مكة المكرمة جامعة أم القرى. مركز إحياء التراث الإسلامي. ط(1). (1988م).
- [90] د. أحمد علم الدين الجندي. اللهجات العربية في التراث. مطبعة الدار العربية. (1983م).
- [91] أبو محمد جمال الدين عبدالله بن يوسف هشام (ت 761هـ). شرح قطر الندى وبل الصدى، تحقيق: محمد محي الدين عبدالحميد. القاهرة. ط(11). (1383هـ).
- [92] الأستاذ الحسين مرداس السباعي. القيس الصّرفي أو حلّ الاستكمال من لامية الأفعال لابن مالك. دمشق، بيروت. دار الكلم الصيب. ط(1). (2004م).
- [93] العلامة السيد محمد حسين الطباطبائي (ت 1412هـ). الميزان في تفسير القرآن. صحّحه وأشرف على طباعته فضيلة الشيخ حسين الأعلى. لبنان. منشورات مؤسسة الأعلمي. ط(1). (1997م).
- [94] خادم العلم والقرآن عبدالفتاح القاضي. القراءات الشاذة وتوجيهها من قبل العرب. بيروت-لبنان. دار الكتاب العربي. (1981م).
- [95] أبو العباس شهاب الدين أحمد بن يوسف السمين الحلبي (ت 756هـ). الدر المصون في علوم الكتاب المكنون. تحقيق: د. أحمد محمد الخراط. دمشق. دار القلم.
- [96] موفّق الدين بن يعييش بن علي ابن يعييش (ت 643هـ). شرح المفصل. مصر. المطبعة المنيرية.
- [97] سعيد بن محمد بن أحمد الأفغاني (ت 1417هـ). الموجز في قواعد اللغة العربية. بيروت- لبنان دار الفكر. (2003م).
- [98] عبد الجبار علوان النايلة. الصرف الواضح. مديرية دار الكتب للطباعة والنشر. جامعة الموصل. (1988م).
- [99] بدر الدين محمود بن أحمد العيني (ت 855هـ). ملاح الألواح في شرح مراح الأرواح في الصّرف. حققه وعلّق عليه: عبدالستار جواد.

- [100] د. خديجة زيار الحمداني. المصادر والمشتقات في معجم لسان العرب دراسة صرفية دلالية. عمان - الأردن. دار إسامة للنشر والتوزيع. ط(1). (2008م).
- [101] حسان بن ثابت الأنصاري. ديوان حسان بن ثابت، شرحه وكتب هوامشه وقدم له: الأستاذ عبد مهنا. بيروت - لبنان. دار الكتب العلمية. ط(1). (1994م).
- [102] أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر الزمخشري (ت-538هـ). الكشف عن حقائق غوامض التنزيل وعيون الأقاويل في وجوه التأويل، تحقيق وتعليق ودراسة: الشيخان عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد معوض، وشاركهما أ.د. فتحي عبدالرحمن أحمد حجازي. الرياض. مكتبة العبيكان. ط(1). (1998م).
- [103] جرير بن عطية الخنفي. ديوان جرير. دار بيروت للطباعة والنشر. (1986م).
- [104] علي بن حمزة الكسائي (ت 189 هـ). معاني القرآن. أعاد بناءه وقدم له: د. عيسى شحاتة عيسى. القاهرة. دار أبناء للطباعة والنشر والتوزيع. (1998م).
- [105] د. نجاته عبدالعظيم الكوفي. أبنية الأفعال دراسة لغوية قرآنية. دار الثقافة للنشر والتوزيع. كلية التربية للبنات. جامعة عين شمس. (1989م).
- [106] د. عبده الراجحي. التطبيق الصرفي. بيروت. دار النهضة العربية للطباعة والنشر.
- [107] أبو القاسم جار الله، محمود بن عمر بن أحمد الزمخشري (ت 538هـ). المفصل في صنعة الاعراب. تحقيق: د. علي بو ملحم. بيروت. مكتبة الهلال. ط(1). (1993م).
- [108] أ.د. هادي نهر. الصّرف الوافي دراسات وصفية تطبيقية. الأردن. عالم الكتب (2010م).
- [109] أبو محمد مكي بن أبي طالب جموش بن محمد بن مختار القيرواني (ت 437هـ). الهداية إلى بلوغ النهاية في علم معاني القرآن وتفسيره وأحكامه وحمل من فنون علومه. تحقيق: مجموعة رسائل جامعية لكلية الدراسات العليا والبحث العلمي جامعة الشارقة - بإشراف أ.د. الشاهد البوشيخي. الناشر مجموعة بحوث الكتاب والسنة. كلية الشريعة والدراسات الإسلامية. جامعة الشارقة. ط(1). (2008م).
- [110] أبو القاسم محمود بن حمزة بن نصر برهان الدين الكرمانى (ت 505هـ). غرائب التفسير وعجائب التأويل. بيروت. دار القبلة للثقافة الإسلامية جدة. مؤسسة علوم القرآن.
- [111] أبو الحسن مسلم بن الحجاج النيسابوري (ت 261هـ). المسند الصحيح المختصر بثقل العدل عن العدل إلى رسول الله صلى الله عليه وآله وسلم. المحقق: محمد فؤاد عبد الباقي. بيروت. دار إحياء التراث. (1979م).
- [112] علي بن محمد السيد الشريف الجرجاني (ت 816هـ). التعريفات. تحقيق ودراسة: محمد صديق المنشاوي. دار الفضيلة. (2004م).
- [113] عبد العظيم إبراهيم محمد المعني (ت 1429هـ). خصائص التعبير القرآني وسماته البلاغية. مكتبة وهبة. ط(1). (1992م).
- [114] د. غالب فاضل المطلبي. لهجة تميم وأثرها في العربية الموحدة. بغداد منشورات وزارة الثقافة والاعلام. دار الحرية للطباعة. (1978م).

- [115] أبو حفص سراج الدين عمر بن علي بن عادل الدمشقي (ت-775هـ). اللباب في علوم الكتاب، تحقيق: الشيخان عادل أحمد عبدالموجود، وعلي محمد عوض. بيروت- لبنان. دار الكتب العلمية. ط(1). (1998م).
- [116] أبو عبد الله أحمد بن الحسين ابن خالويه (ت-370هـ). ليس في كلام العرب. تحقيق: أحمد عبدالغفور عطار. مكة المكرمة. ط(2).
- [117] شهاب الدين السيد محمود الألويسي (ت-1270هـ). روح المعاني في تفسير القرآن العظيم والسبع المثاني، بيروت. دار إحياء التراث العربي.
- [118] د. صلاح شعبان. الإعلال والإبدال في الكلمة العربية. كلية دار العلوم. جامعة القاهرة. (1983م).
- [119] عباس حسن (ت-1398هـ). النحو الوافي مع ربطه بالأساليب الرفيعة والحياة اللغوية المتجددة. دار المعارف. ط(5).